


# الأخسرون اعمالا

## الاقتصاد والفساد في مصر







## هذا الكتاب

يستهدى هذا الكتاب فيما يقدمه بكل القيم النبيلة التى تؤمن للانسان نجاحه اذا ما اعتمد فى ارتوائه الفكرى على ما تقدمه التوجيهات الآلهية من ضوء شائع و متاح و كفيل بتحقيق النجاح فى المعاملات الانسانية والتعاملات المادية، وهو يستغنى بهذه القيم الرفيعة عن متطلبات عديدة يقتضيها الانتماء لمذهب اقتصادى أو الى فكرة فلسفية، وهو اذ يؤثر الاستهداء على الاستيعاب والاستعراض، يبدو عن حق، واثقا من أن الفطرة السوية كفيلة بتحقيق التفوق الساحق أيا ما كانت زوايا وميدان عمل النشاط الانسانى .

وتنطلق الفصول الاثنان والاربعون التى يضمها الكتاب بين دفتيه (فى ابوابه الثمانية) لتعرض رؤى مختلفة لكل ما يلم بحياتنا من مصاعب واختلافات فى إدارة المالية العامة والاقتصاد والموازنة والتموين والتخطيط والعدالة الاجتماعية والثروات الوطنية فضلا عما لانكف عن الشكوى منه فى سياسات الاجور والتوظيف ونوزيع الدخول ودعم الفقراء وتوظيف الطاقات المعطلة والموارد المهدرة وحقوق الملكية والوقف والانتفاع.


6 223002 002979

# الأخسرون أعمالًا

## الاقتصاد والفساد فى مصر

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م





٩٧ شارع المنتزه ـ ميدان ألف مسكن ـ مصر الجديدة

تليفون وفاكس : ٢٦٣٧٣٢٧٢ ـ ٠١٠٠١٦٣٣٧١٨ ـ ٢٦٣٧٤٢٧٣

Email: <shoroukintl@hotmail.com>

http://shoroukintl.com

د. محمد الجوادى

# الأخسرون أعمالاً

## الاقتصاد والفساد فى مصر



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

الجوادى، محمد.

الأخسرون أعمالًا: الاقتصاد والفساد فى مصر/ محمد الجوادى.

ط١ . ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٤م.

١٢٨ص؛ ٢٤سم.

تدمك 6-126-701-977-978

١ ـ مصر ـ الأحوال الاقتصادية.

أ ـ العنوان ٣٣٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٢٢٠٢٨/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 126 - 6

# إهـــداء

إلى الصديق الكريم

الدكتور محيي الدين الديب

# المحتويات

الباب الرابع

حق العمل والوظيفة الحكومية



الباب الخامس

الموارد المعطلة



الباب السادس

الموازنة والتخطيط

## الباب السابع
## الحوكمة والاستقامة والفساد



## الباب الثامن
## التملك والانتفاع والوقف

# هذا الكتاب

يستهدى هذا الكتاب فيما يقدمه بكل القيم النبيلة التى تؤمن للإنسان نجاحه إذا ما اعتمد فى ارتوائه الفكرى على ما تقدمه التوجيهات الإلهية من ضوء شائع و متاح و كفيل بتحقيق النجاح فى المعاملات الإنسانية والتعاملات المادية، وهو يستغنى بهذه القيم الرفيعة عن متطلبات عديدة يقتضيها الانتماء لمذهب اقتصادى أو إلى فكرة فلسفية، وهو إذ يؤثر الاستهداء على الاستيعاب والاستعراض، يبدو عن حق، واثقا من أن الفطرة السوية كفيلة بتحقيق التفوق الساحق أيا ما كانت زوايا وميدان عمل النشاط الإنسانى .

وتنطلق الفصول الاثنان والأربعون التى يضمها الكتاب بين دفتيه (فى أبوابه الثمانية) لتعرض رؤى مختلفة لبعض ما يلم بحياتنا من مصاعب واختلافات فى إدارة المالية العامة والاقتصاد والموازنة والتموين والتخطيط والعدالة الاجتماعية والثروات الوطنية فضلا على ما لا نكف عن الشكوى منه فى سياسات الأجور والتوظيف وتوزيع الدخول ودعم الفقراء وتوظيف الطاقات المعطلة والموارد المهدرة وحقوق الملكية والوقف والانتفاع.

ومع تشعب هذه الميادين واتساعها فإن فصول الكتاب تبقى حريصة تمام الحرص على الجمع بين السلاسة و التركيز الشديد فى عرض الفكرة، وهى تحاول أن تمكن القارئ من مفاتيح عمومية تكفل له أن يمضى فى سبيله مستشرفا للبدائل، مطمئنا للحلول، مؤملا فى تغير الصورة إلى ماهو أكثر نصاعة وإشراقا.

وقد كتبت فصول هذا الكتاب ومقالاته ونشرتها فيما بين فبراير ٢٠١١ ونهاية عام ٢٠١٢. لكن بعضها، وأنا أراجعه فى صورته النهائية كيما أكتب هذه المقدمة، بدا لى كما لو أنه كتب اليوم!!

وإنى أدعو الله -سبحانه وتعالى- أن أكون قد أديت بهذا الذى كتبت بعض واجبى تجاه

أبناء وطنى، وأن يجد بعضهم بعض الفائدة فيما يقرؤون، وأن يجد البعض الآخر بعض المتعة فيما يطالعون.

وكلى أمل أيضا أن يسهم هذا الكتاب أيضا فى تنمية وعينا بمشكلاتنا وحاضرنا واقتصادنا وتنميتنا وهياكلنا وعيوبنا و أخطائنا وآمالنا وأحلامنا وتطلعاتنا.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه، وإن كنت أعلم عن نفسى أنى لا أخلو من الرياء فى كل ما أفعل.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يهدينى سواء السبيل، وأن يرزقنى العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم علىّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يمتعنى بسمعى وبصرى وقوتى ما حييت، وأن يحفظ علىّ عقلى وذاكرتى، وأن يجعل كل ذلك الوارث منى.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يذهب عنى ما أشكو من ألم وتعب ووصب وقلق، وأن يهبنى الشفاء والصحة والعافية، وأن يقيلنى من مرضى، وأن يعفو عنى، وأن يغفر لى ما تقدم من ذنبى وما تأخر. وأن يحسن ختامى، وأن يجعل خير عمرى آخره، وخير عملى خواتمه، وخير أيامى يوم ألقاه.

والله -سبحانه وتعالى- أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى، وأن يمكننى من القيام بحق شكره وحمده وعبادته فهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول وهو -جلّ جلاله- الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى ـ بالطبع وبالتأكيد ـ كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله -سبحانه وتعالى ـ وحده الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

إبريل ٢٠١٣

**د. محمد الجوادى**

# الباب الأول

# مالية الدولة ومالية الشعب

## الفصل الأول

# معاناة المال العام

## (١)

منذ أدخلت الدولة نفسها فى إدارة القطاع العام.. وهى تعانى، ومن العجيب أن معاناة الدولة لم تنشأ إلا من أخطائها، وبالتحديد من أخطائها المقصودة.

وأول هذه الأخطاء المقصودة هو تعيين غير الأكفاء فى مواقع المسئولية المتقدمة، سواء فى ذلك المسئولية الفنية، أو المسئولية الإدارية والمالية، ومن العجيب أن الشعب أو العاملين أو المتعامين نبهوا الحكومة فى كل حالة من حالات الفساد التى شابت أداء قيادات مسئولة عن المال العام، لكن الحكومة فى رياساتها العليا كانت تنظر إلى الأمور نظرة استخفاف فى كثير من الأحيان، ونظرة إجرام فى الأحيان الأخرى.

وتحفل مذكرات وذكريات كل مَنْ كتبوا تراجمهم الذاتية بمعاناتهم مع هذا الفساد، ومحاولاتهم وقفه عند حده، لكن استجابة الدولة كانت سلبية فى الغالب، بل كانت تعلن بكل وضوح عن تأييدها للفاسدين.

## (٢)

وعلى سبيل المثال بوسع القارئ أن يعود إلى ما لخصته فى كتابى «محاكمة ثورة يوليو» من تقارير النائب العام محمد عبد السلام عن الفساد الضارب بأطنابه فى القطاع العام فى الستينيات.

كذلك فإن بوسع القارئ أن يقرأ ما أوردته على لسان اليساريين أنفسهم من ضجيج متصل

بما كانوا يرونه من فساد ممنهج فى القطاع العام، وقد نقلت فى كتابى «تحت الأرض وفوق الأرض» ملخصا لتجربة الدكتور رؤوف عباس مع واحد من أقارب كبار المسئولين فى عهد الرئيس عبد الناصر نفسه.

وفى كل الأحوال فإن الأمر ترك فى يد المحاسيب والأقارب والأنصار والمتصلين بالأجهزة السرية، كى تعبث فى القطاع العام وغيره من مؤسسات المال، وقد وصل العبث إلى الحد الذى لخصه قول منسوب إلى أحد الرؤساء حين عين أحد مساعديه فى شركة كبيرة، وقال له: «عندك هذه الشركة اسرق منها ما تشاء.. كما تشاء.. أينما تشاء.. وكيفما تشاء..»، وقد عمل الرجل بالنصيحة.

## (٣)

وقد قال أحد العقلاء: «لقد كان فى وسع الدولة أن تمنح محاسيبها معاشات واستثناءات ضخمة وتنقذ القطاع العام فى الوقت ذاته، وتحافظ على المال العام أيضا»، لكن واحدا ممن هم أكثر اتصالا بالحياة الواقعية رد عليه بقوله: إنه باستقصاء التاريخ المصرى المعاصر يمكن له أن يقول إن هناك أسبابًا سولت للدولة إفساد القطاع العام بتعيين المحاسيب والمطاريد على قمة شركاته.

وإن هذا الإفساد كان مقصودا لثلاثة أسباب مختلفة:

السبب الأول: شغل الناس بالفساد ثم بالإصلاح والإيحاء بأن هذا من طبع الحياة، وأن المسئولين لا يكفون عن بذل جهدهم من أجل الإصلاح.. وهو سبب وجيه بالطبع.

السبب الثانى: إفساد مؤسسات ترى الدولة فى إفسادها مصلحة مهمة لها لأنها تستفيد من هذا الإفساد فى الدعوة إلى مبادئ جديدة تتفق مع آلياتها فى الحكم، وعلى سبيل المثال والاختصار المقرب للصورة فحسب فإن الانفتاح على سيارات العالم لا يمكن أن يتم إلا مع إفساد صناعة السيارات الوطنية، والصناعات المغذية لها، وإلا كان الانفتاح سفها.. مع أن صناعة السيارات ليست كيمياء.. ولا سرا حربيا كبيرا.

السبب الثالث: فتح الباب أمام طاقات الصراع السياسى والاجتماعى والعائلى كى تفرغ

طاقاتها فى هذه الصراعات المحلية والإقليمية هنا وهناك، على نحو ما كان يحدث مع عيسى شاهين فى الإسكندرية، أو فؤاد أبوزغلة فى حلوان، أو أحمد توفيق البكرى فى المحلة، وهى صراعات دفعت الشخصيات البارزة ثمنها، كما دفعت الصناعات البارزة ضريبتها.

## (٤)

هكذا كان المؤرخ للحياة الاجتماعية يرى الفساد المرتبط بالمال العام حتى حدثت ثورة ٢٥ يناير فكشفت عن حقيقة أهم من هذا كله، وهى الحرص على نشر جو الفساد حتى لا يصبح هناك إنسان غير فاسد، وحتى يصبح الفساد هو المنهج المسيطر على الحياة الوظيفية فى كل مجال، حتى إن بعض المهن تتقاضى مقابل عملها ٤٠ ساعة يوميا، مع أن اليوم فيه ٢٤ ساعة فقط، وبعض المهن الأخرى تتقاضى مقابل عملها مائتى ساعة فى اليوم، بل ومائتين وأربعين ساعة فى اليوم، وأعرف موظفا كان حريصا على أن يصرف لنفسه أجرًا إضافيًّا يوازى ألفا فى المائة من راتبه الإجمالى، هذا بالاضافة إلى سرقاته الفاحشة ولايزال يتمتع بموقع متميز فى وزارة ثقافية.

فإذا كان هذا الفساد سائدا على مستوى الوظائف العامة، فما بالنا بما كان سائدا على يد الوزراء الذين أغاروا على مصر كى يستنزفوها تماما، حتى إنهم فى لحظة من اللحظات كلفوا بيت خبرة استشاريًّا بتقييم الأصول المملوكة للدولة، بما فيها قناة السويس، والقصور الكبرى، والمبانى الحكومية، وكأنهم كانوا يريدون شراءها مقابل كوبونات يوزعونها علينا من أجل أن نحصل على الزيت، والسكر، والبوتاجاز، حتى إذا ما فرغت الكوبونات فتحوا لنا أبواب المقابر الجماعية التى كان أحد الوزراء من رجال الأعمال قد بناها تحسبا لهذا اليوم الذى كان هؤلاء المجرمون ينتظرونه.



## الفصل الثانى

# هل الغاز ملك للشعب

### (١)

ربما يبدو هذا سؤالا غريبًا لكنه يمثل أهم سؤال بعد الثورة.

ذلك أنه لا يمكن لنا أن نتقبل الحقيقة القائلة بأن حكومة الثورة لم تشرع حتى الآن فى أى خطة تضمن للشعب المصرى أن يزيد من استمتاعه أو استعماله للغاز الطبيعى المصرى.. نعرف بالطبع أن النظام السابق أعلن فى عهد مبارك عن إنشاء خط جديد يذهب بالغاز إلى الصعيد ثم لاشىء بعد هذا.. وهكذا نجد أنفسنا ونحن نسألها: لماذا يظل المواطن المصرى فى الصعيد محروما من وصول الغاز إلى بيته؟ ولماذا يظل ملزما بالألعاب الأكروباتية من أجل الحصول على أنبوبة بوتاجاز من السوق السوداء، بينما فى إمكان الدولة أن تمد خطوط الغاز إلى كثير من بيوت أهل مصر.

### (٢)

نحن نعلم بالطبع أن كثيرًا من «العشوائيات» غير مؤهل لتوصيل خطوط الغاز إليه، هذا صحيح، لكننا لا نعرف شيئا يدفع إلى الأهمال فى تزويد كثير من «القانونيات» بالغاز الطبيعى.

لكن إذا كانت «القانونيات» التى هى عكس العشوائيات لا تستمتع حتى الآن بالغاز الطبيعى الموجود فى مصر فإن هذا يمثل عارًا ما بعده عار، خاصة إذا كان كثير من بيوت القاهرة يستمتع به منذ ربع قرن.

أليس فى استمتاع بعض البيوت بها لا يستمتع به البعض الآخر ما يمثل إنقاصًا واضحًا ومعلنا من روح وطبيعة الوحدة الوطنية من ناحية، وانتقاصا بالغًا من تكافؤ الفرص من ناحية أخرى؟

## (٢)

ثم تعالوا ننظر معًا إلى الساحل الشمالى ومنشآته وما شابهه (من سواحل شرقية وقرى سياحية) أليست المبانى فى هذا الساحل (أو ذاك) مؤهلة تمامًا لأن تزود بالغاز؟ لكنها لم تتصل به حتى الآن، ومن ثم فإنها للأسف الشديد تجور على رصيد أنابيب البوتاجاز التى هى فى الأصل مخصصة- أو من المفروض أنها مخصصة- لأهل الريف الفقراء، وبالطبع فإن سياسة الحكومة تؤمن بأن توفير أنابيب الغاز فى الساحل الشمالى لابد أن يحظى بأولوية على توفيرها للفلاحين، وهكذا تزداد معاناة الفلاحين فى الصيف لأن الساحل الشمالى (وما شابهه) يسحب رصيد الأنابيب الذى لم يزد منذ سنوات بما يتناسب مع زيادة عدد السكان.

هل نطلب شيئا من العدالة أم أن الأولى أن نطلب قدرًا أكبر من الانحياز للفقراء ولسكان المدن خارج القاهرة والاسكندرية الذين لايقلون عنا فى مصريتنا بل ربما كانوا يخدمون مصر أكثر منا جميعًا.

■ ■ ■

## الفصل الثالث

# ثروات مصر المهدرة

## (١)

تتكشف هذه الأيام ملامح إهمال جسيم يمكن تشخيصه بأنه خيانة عظمى تستدعى تقديم بعض وزرائنا للمحكمة بهذه التهمة التى يعاقب القانون عليها بالإعدام.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن صاحبى الفضل فى الكشف هما الأستاذان بلال فضل، ونائل الشافعى، ذلك أن حقول الغاز التى بدأت إسرائيل وقبرص استغلالها تقع فى نطاق دولى ـ إقليمى يجعل لمصر نصيبا فى هذه الحقول، بيد أن بعض الأيادى الخفية تدفع بالأمور إلى أن تتجاهل مصر حقها فى هذه الحقول، بينما هى ـ أى مصر ـ تئن تحت وطأة حاجتها الملحة إلى الطاقة من أى مصدر.

## (٢)

ومع أنى لا أحب أن أبيع الوهم، ولا أن أتبنى القضايا الحالمة، فإن ما هو متاح (الآن) من معلومات عن هذه القضية يجعل التفكير فيها لا يقف عند حد المطالبة باستعادة الحق، ولا محاولة استعادته، وإنما يجعل التفكير العلمى الحقيقى والواجب مرتبطا بالمستقبل القريب البعيد الذى يجعلنا متبهين إلى خطوات العلم الحديث فى الاستكشاف والإنجاز قبل أن تمتد الأيادى للاستيلاء على ثروتنا (هذه أو تلك) هنا أو هناك من دون أن ندرى.

وربما يصعب على الإنسان أن يتصور وضع حكومتنا المصرية المتكاسلة عندما يقارن بينها

وبين حكومة تركيا التى بدأت سلسلة من التهديدات العسكرية والاستراتيجية والسياسية من أجل الحفاظ على حقوقها، وبالطبع كان من هذه التهديلات تهديدات عسكرية واضحة الملامح والحجم، وصلت إلى حد قصف البوارج التركية للشريط الضيق بين الحقلين القبرصى والإسرائيلى.

## (٣)

أفهم أن تتبع وقراءة الأخبار العلمية الخاصة بالاكتشافات البترولية والمصرية قد يكون أمرا صعبا على رجال السياسة من حيث إنهم لا يدركون ما تعنيه الأخبار العلمية، لكننى فى الوقت نفسه أعرف بكل وضوح أن الأخبار السياسية متاحة للجميع، وكفيلة بفتح أعينهم على الحقيقة، ومن ذلك أن رئيس قبرص وعد شعبه علنا بأنه سيكون أكثر ثراء من إمارة دبى خلال ٥ سنوات بسبب هذا الحقل الكبير من الغاز الطبيعى، الذى يقع بين مصر وقبرص.

أفهم جيدا ما أعانيه من حديث عن غياب معرفتنا بحدودنا إلى الدرجة التى يظن فيها البعض أن جيراننا هم ليبيا والسودان وفلسطين وحدهم، وهم لا يعرفون أن لنا جيرانًا عبر البحر الأبيض: قبرص، وتركيا، ومالطة، وإيطاليا، واليونان.. إلخ، وهم جيران مباشرون كما هى الحال فى السعودية والأردن عبر البحر الأحمر.

## (٤)

هل نحتاج مزيدا من الوعى بالجغرافيا كما نحتاج الوعى بالتاريخ؟؟



## الفصل الرابع

# هل عدنا مرة أخرى
# إلى إهمال تنمية سيناء؟

## (١)

يؤسفنى أن أفتتح هذا المقال بالقول بأن كل شىء فى مصر ينسى بعد حين..

وليس أدل على هذا من أننا أهملنا قضية تنمية سيناء وانتبهنا إلى الحديث عن الحملة العسكرية والإرهاب والبؤر الإجرامية.. إلخ، بينما يتذكر كثيرون قضية تنمية سيناء وكأنها تحصيل حاصل، لكن أحدا لا يريد أن يتحدث عن إهمالنا الشديد فى هذا الذى نصفه بأنه نموذج المشروع القومى الكبير.

بادئ ذى بدء فإن هناك حقيقة أبدية أكدها التاريخ لكننا نتجاهلها عن عمد وهى أن الجزء الذى يتعرض لمحنة الاحتلال يكون عزيزا على أصحابه وأهله بحيث يشملونه بعنايتهم متى تم استرداده، وهو ما لم يحدث للأسف مع سيناء وأرض سيناء.

يتحدث كثيرون عن أن تنمية سيناء تحتاج أموالا للبناء، بينما يرى كثيرون أن ساحل سيناء كان أولى بالتنمية السياحية من الساحل الشمالى فيما بين مدينتى الإسكندرية ومطروح.

ولو وجهت إلى ساحل سيناء الاستثمارات التى وجهت إلى الساحل الشمالى، لكان هذا أجدى وأنفع حتى على مستوى صحة وجهاء المصريين، ذلك أن ساحل سيناء يحظى بمزية نسبية فى انخفاض نسبة الرطوبة عن معدلاتها فى الساحل الشمالى.

## (٢)

فى هذا الصدد تواترت عن وزير التعمير الأشهر المهندس حسب الله الكفراوى روايات تقول: إن حسنى مبارك وجهه فى بداية عهده إلى الكف عن الانطلاق فى تنمية سيناء من خلال الجهاز الذى كان قد تأسس لهذا الغرض فى عهد السادات.

ومن العجيب أن عصام شرف (وهو أكثر رؤساء الوزارات إيذاء لمصر ولسيناء على حد سواء) واصل خط مبارك باقتدار لأنه اكتفى بأن تحدث حديثا ورقيا عن إنشاء كيان جديد لتنمية سيناء على حين أن إحياء الكيان القديم هو الأولى حتى لا ندخل دوامة الازدواجيات القاتلة وحتى لا ندخل دائرة الكيانات الشكلية التى لا تقدم ولا تؤخر.

يتحدث آخرون عن أن تنمية سيناء تحتاج الماء، ومن المؤسف أن أرد على هؤلاء برد واحد قاطع، وهذا الرد يمثل حقيقة قاسية وهى أن معظم الفنادق المصرية فى مدينة طابا تحصل على احتياجاتها المائية من إسرائيل، لأن سعر المياه الإسرائيلية المحلاة من البحر أقل بكثير من السعر الذى تقدمه الشركات المصرية فى المنطقة نفسها.

## (٣)

إذا كانت هناك كلمة واحدة تقال لوصف السبيل الأمثل لتعمير سيناء، فهى العلم:

- مَنْ أراد تعمير سيناء فعليه بالعلم.
- ومَن أراد رخاءها فعليه بالعلم.
- ومَن أراد حل مشكلاتها فعليه بالعلم.

وإذا كان من جملة واحدة تلخص الموقف فإنى أقول:

اجعلوا سيناء ممر التنمية الحقيقى..

واجعلوا سيناء مقرا لمدينة زويل العلمية..

وفى بساطة شديدة اتركوا القاهرة واذهبوا إلى سيناء ..

بل إنى لا أجد مانعا فى أن أقول:

اجعلوا العاصمه الجديدة لمصر فى أرض سيناء ومطلة على البحر الأحمر من شرقه.

■ ■ ■

# الباب الثانى

# توزيع الدخل وسياسات الأجور

## الفصل الخامس

# سياسات توزيع الدخل أهم من الدستور

### (١)

تتمثل عبقرية أى نظام سياسى فى قدرته على وضع سياسات توزيع الدخل بما يحقق أهدافه العليا، فإذا كان الهدف الأعلى مثلا هو العدالة الاجتماعية فإن هذه السياسات تتوجه نحو صياغة علاقة بين ما يحصل عليه المواطنون وبين ما يحتاج إليه هؤلاء المواطنون دون أن يكون لهذا الذى يحصلون عليه علاقة بربحية المكان الذى يعملون فيه وإلا اهتزت قيم المجتمع اهتزازًا كفيلًا بالثورة من ناحية وبالفوضى من ناحية أخرى.

وهذا هو جوهر ما حدث فى مصر فى السنوات العشر الأخيرة على سبيل المثال.

### (٢)

إذا أخذنا على سبيل المثال المقارنة بين شقيقين قريبين من بعضهما البعض فى العمر يعمل أحدهما فى التدريس ويعمل الثانى فى سلك القضاء، وقد بدأ كلاهما حياته الوظيفية منذ ٢٥ عامًا ووصلا الآن إلى مشارف الخمسين، وقد وصل المدرس إلى وظيفة مدير مدرسة كبيرة فى القاهرة وهو منصب خطير ومتقدم ويتمتع بمكانة اجتماعية هائلة، أما شقيقه الثانى له فى التخرج بعام واحد وفى الميلاد كذلك فإنه وصل إلى درجة نائب رئيس محكمة الاستئناف فى الإسماعلية وينتظر أن يحل عليه الدور فى العام القادم لينقل نائبا لرئيس محكمة الاستئناف فى القاهرة (الدرجة فقط).

فى حالة الرجل الذى يعمل بالتدريس وتولى هذا المنصب الإدارى والتوجيهى الرفيع يقف دخل هذا المربى الفاضل عند رقم معين لا يعنينى هنا أن أذكره، ولكن يعنينى أن أشير إلى أنه لا يصل إلى ١٠٪ مما يتقاضاه شقيقه الأصغر الذى يليه فى السن والتخرج كما أنه يليه فى المسئولية الملقاة على عاتقه من حيث حجمها..

وإن كانت هذه المسئولية فى جميع الأحوال أعلى وأعظم وأثمن من كل تقدير.

## (٣)

هذا المثل الذى ذكرته لا علاقة لأصحابه به.. كل ما فى الأمر أن المستشار فاروق سيف النصر الذى تولى العدل ما بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٤ قد اجتهد اجتهادات متوالية ومتعاقبة ومتراكمة حتى وصل برجال القضاء إلى بعض (وأكرر كلمة بعض) ما يستحقونه، على حين انشغل الدكاترة فتحى سرور وعادل عز وحسين كامل بهاء الدين عن مثل هذا الجهد الموازى.

## (٤)

بذلت جهدى فى التنبيه إلى هذه القضية فى نهاية التسعينيات وبداية القرن العشرين وطالبت بحلول كثيرة كان منها كادر المعلمين الذى كتبت من أجله مجموعة مقالات، وكررت الإشارة إليه فى كتابى «آراء حرة فى التربية والتعليم»، ثم دافعت عنه وعن ضرورة الإسراع بتطبيقه فى مواجهة تعنت الوزيرين اللذين وقفا فى سبيل تنفيذه بكل ما يملكان من ألاعيب وحجج فارغة، وخرجت على التلفزيون فى مرتين متعاقبتين فى يومين متتاليين فى برنامج «البيت بيتك» ولجأت إلى التهديد بأن هذا الكادر جزء من برنامج رئيس الجمهورية الانتخابى..

ومع هذا كله فإن التطبيق الذى جرى لهذا الكادر على عهد يسرى الجمل قصقص كثيرًا من المزايا، حتى إنه لم يصل بالمعلم إلى الحد الأدنى للأجور، وذلك على النقيض مما كان يتمناه أحمد جمال الدين موسى الذى بذل جهودا مضنية من أجل وضع الكادر وإقراره قبل أن يخرج من الوزارة فى ديسمبر ٢٠٠٥.

## (٥)

هذا مثل واضح لمدى العبث الذى وصل إليه المجتمع المصرى فى سياسات توزيع الدخل، وهى قضية لا تقل أهمية فى نظرى عن «الدستور».

ولو أنى خيرت بين سياسات عادلة لتوزيع الدخل وبين الدستور لاخترت الأولى، لأنها فى حد ذاتها جوهر ما يطمح إليه الدستور، و إلا تحول المجتمع إلى نموذج الثنائى عزيز بك الأليت، والرجل «الكحيان» الذى يحاوره فى شئون الأميرة ديانا ومونت كارلو.

■ ■ ■

## الفصل السادس

# الحد الأقصى للأجور

## (١)

هل يمكن لنا أن نلتزم بحد أقصى للأجور أم أن الاجتهادات الهامشية المتكررة سوف تتحدث عن الأجر وعن الدخل وعن إمكانية زيادة الدخل على الأجر، وأن هناك (أجورًا ثابتة وأجورًا متغيرة وأجورًا طائرة... إلخ).

من حسن الحظ أن القطاع الخاص الذى يتحدثون عن حريته فى إطلاق الأجور لا يعطى أبدًا أجوارًا خيالية وإنما الذى يعطى الأجور الخيالية هو الجهاز الحكومى الفاسد.

فى إحدى شركات قطاع الأعمال العام تم التعاقد مع فتاة صغيرة السن على أنها خبيرة فى نظم المعلومات نظير راتب شهرى يوازى خمسًا وعشرين ألفًا من الجنيهات، فضلًا على أشياء أخرى كثيرة: سيارة وسائق وتجديد وصيانة للسيارة وموبايل واشتراك موبايل يدفع نقدًا فى حدود ٧٠٠ جنيه فى الشهر بينما لا يدفع أحد هذا المبلغ لأن الشركات العاملة فى المحمول وفرت أنظمة حرة فى حدود ٤٠٠ جنيه تطلب بها من تشاء طوال الليل وآناء النهار (والتعبير مقصود) هذا فضلًا على تكاليف علاج مفتوحة وبدلات سفر وتكنولوجيا وبدل لمنادى السياراة ... إلخ)، وفضلًا على جهاز لاب توب ومصاريف تشغيله ثم مصاريف تبديله..

يحدث هذا إذًا من أجل شيء واحد هو أن يقوم والد الفتاة وهو عضو فى مجلس الشورى بالدفاع «البطال» عن إدارة الشركة فإذا تغيرت إدارة الشركة فإن الإدارة الجديدة قد تضحى بهذا الدفاع «البطال» وقد تستبقيه، وقد تستبدله بدفاع آخر شبيه يتقاضى نفس المميزات.. وقد (وهذا هو الأخطر) تضيف إلى هذا الدفاع شبيهًا له من دفاع «بطال» آخر.

## (٢)

يحدث هذا فى الحكومة وفى شركات قطاع الأعمال العام وفى الشركات المشتركة التى يمثل فيها رأس المال العام وفى المشروعات التى تأسست لها موازنات خاصة وفى البنوك العامة والمشتركة وفى مكتبة الاسكندرية العامرة وفى كل مكاتب الوزراء والأجهزة الوهمية من قبيل أجهزة دعم اتخاذ القرار.

ويحدث هذا بصورة مضخمة فى كل الإدارات التى تسكن القرية الذكية ويحدث هذا فى أماكن كثيرة.

## (٣)

والنتيجة معروفة: احتقان مالى عند البعض حتى إنه لا يدرى فيم ينفق ما يتحصل عليه، وقد يتجه إلى الهروين من باب الدلع.. وذلك على حساب فقر دم شديد ومزمن عند بقية أفراد المجتمع.. حتى إن المدرس الذى يعمل منذ عشرين عاما باتصال لا يصل فى العام كله إلى أجر المحظوظين فى يوم واحد.. وليس فى هذا مبالغة.

وحتى إن الطبيب المتفوق الذى يعمل بالليل وبالنهار على مدى عشرة أعوام لا يصل هو الآخر طيلة السنة كلها إلى أجر المحظوظ فى يوم واحد.

هذه ليست مبالغات ولكنها تصوير دقيق للحدود القصوى فى الحد الأقصى.

ومن العجيب أن طبقة المفسدين فى مصر إذا فتح الباب أمامها للاستثناء فإنها لا ترضى بحكم النفوذ إلا بالحد الأقصى على هذه الطريقة.

وهذا هو جوهر المشكلة..

■ ■ ■



الفصل السابع

# لماذا تسعى الجماهير إلى الوظيفة الحكومية؟

## (١)

هذا سؤال يبدو ساذجًا لكنه يمثل مشكلة الإدارة والتنمية فى مصر، بل ربما كان هو السؤال الأول فى هذه القضية.

إن ضمانات العمل الحكومى تتيح لصاحبه أكثر مما يتيحه عمل الإنسان الخاص، ولهذا فليس غريبا أن يتمسك كل إنسان بوظيفة حكومية.

لنبدأ بالفنانين من الممثلين المحبوبين، لكل واحد من هؤلاء وظيفة فى مسرح من مسارح الدولة، لكنه على مدى السنوات الممتدة من حياته لم يقدم عليه إلا مسرحية واحدة، وقد تقاضى عنها المكافأة عند عرضها وعند إعدادها للعرض فى مرحلة البروفات، ومعنى هذا أن الراتب الحكومى الذى تقاضاه طيلة حياته كان بمثابة منحة لا ترد، فضلًا على أنه يترتب له عليه حقوق أهمها بالطبع معاش التقاعد عند بلوغ الستين، أو عند الخروج المبكر من الخدمة..

كذلك فإن الانتماء إلى المسرح القومى أفضل بكثير من مجرد الانتماء إلى فرقة الفنان «كامل شغال» المسرحية، بل إن «كامل شغال» نفسه كان حريصا لنفسه على مثل هذا الوضع.

## (٢)

قل مثل هذا فى موظفى الهيئات الثقافية الذين يتحركون مرة واحدة فى العام حين يحين وقت

«المولد» الخاص بهيئتهم فإذا المخصصات والمقسمات والمقطوعيات تظهر إلى الوجود فى حرفنة تليق بهذا التاريخ الوظيفى المعتبر لأقطاب العمل الثقافى البيروقراطى.

ومن الطريف أن الوزير المسئول كان يعرف أن كل نشاط هيئاته مظهرى ولهذا كان يوصى بشدة بعدم توزيع كتاب الإنجازات الضخم الذى كان يطبع طباعة فاخرة ويقدم لرئيس الجمهورية الذى لا يتوقع أن يقرأ فيه حرفًا واحدًا، ولا أن يحيله إلى من يقرأ فيه حرفًا أو حرفين حتى من باب المتابعة.

ومن الجدير بالذكر أن النظام المصرى قد وصل إلى مرحلة رفعت شعار: دع كل وزير يفعل ما يشاء ولا تشغل باله بحساب.

وقد انتقلت القاعدة لتنطبق أيضا على المديرين والموظفين حتى أصبح النظام، فاكتشف ذات صباح أنه فقد نفسه.

## (٢)

هل تريد أن تمضى معى فى تأمل الوظيفة الحكومية فى أدنى درجاتها وهى درجة عمال اليومية؟

ليست هذه أدنى درجة بالمعنى الحرفى لكنها كذلك فيما يتعلق بالامتيازات الوظيفة وقد خصص لها يوسف بطرس غالى بابا فى الموازنة وجعل لها أهمية خاصة حتى يتمكن من الضغط بها على الدولة التى هو (نفسه) موظف فيها.

لكن هذه الدرجة اتسعت بقدرة قادر لتشمل أطيافًا واسعًا من عمال اليومية، فبالإضافة إلى الشباب الذين يعينون بخمسة جنيهات أو ستة أو عشرة فى اليوم حسب درجة واسطتهم توجد طوائف أخرى من عمال اليومية حسب هذا التعبير الشيطانى.. لكن يكفى أن أذكر لك من هؤلاء وكلاء أول الوزارة الذين يحالون إلى التقاعد ويمد لهم الوزير عاما بعد آخر حتى يفشل فى المد فيعينهم خبراء وطنيين حتى يستنفدوا المدة المحددة لعمل الخبير الوطنى، فتتم الاستعانة بهم بنظام عمال اليومية، وتصل أجور عمال اليومية (هؤلاء) إلى ٣٠٠ جنيه فى اليوم..

لكن نظام عمال اليومية (الحكومى) يتيح لهم أن يكافأوا على الإجازات إذا التزموا بحضور أيام كثيرة، وهكذا فإنهم إذا حضروا ٢٢ يوما فى الشهر يكافأون بمكافأة الشهر كله، تعويضا لأيام الجمعة والعطلات الرسمية. وهكذا فإنهم يقبضون ٩٣٠٠ جنيه بديلا عن الرقم الطبيعى الذى توصى به درجتهم وهو ٦٦٠٠ جنيه، لأنهم يعوضون عن الإجازات كما قلنا.

## (٤)

لهذا السبب فإنك تجد فى بعض الوزارات المصرية أمرًا عجيبا، نرى الشباب المثبتين (يحصلون على ما يزيد على ٢٥٠ يومًا من الإجازات والمأموريات الرسمية طوال العام ويحضرون ٥٠ يوما ويصنفون الأيام الباقية ما بين اعتيادية وعارضة ومرضية وإجازة مصيف... إلخ).

وهكذا يصبح حضور يوم وكأنه بمثابة حضور أسبوع!

لكنه إذا حضر وطلبت منه عملًا ووعدك بإنجازه فوجئت فى اليوم الثانى بأنه فى إجازة وفى الثالث كذلك وفى الرابع حتى ينشغل المدير فينسى الموضوع من أساسه.

وقد قصّ على رئيس هيئة إعلامية كبيرة أنه لم يكن قادرًا على أن يراكم أى عمل فى الهيئة بسبب أن موظفيها أصبحوا يتبادلون الحضور على مدى أيام الأسبوع: نصفهم يحضر اليوم والنصف الآخر غدًا.. وفى بعض الإدارات الأقل أهمية أصبحوا يتبادلون الحضور على ثلاث مجموعات بحيث يحضر الواحد منهم مرتين فى الأسبوع فحسب.

## (٥)

مع كل هذا فإن الذنب ليس ذنب الموظفين، فليس لهم عمل مطلوب منهم وإنما هى أعداد متضخمة فى جهاز حكومى مترهل ولا يستطيع أحد حتى لو كان من أبطال ثورة يناير ٢٠١١ أن يغير من الأمر شيئا.

السؤال الأخير: هل هذه حقيقة أم أنها شطحة قلم فحسب؟

الإجابة: هذا سؤال ساذج.. بل هى الحقيقة... وما عدا هذه الحقيقة هو السذاجة.

## الفصل الثامن

# الوعى التأمينى الغائب

### (١)

يحفل بريد الصحف بكثير من شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لحوادث مفاجئة أفقدتهم القدرة على العمل (فى الأهرام ٨/١٤ قصة خباز تعرض لبتر الساق اليمنى حتى الفخذ، مع معاناته من مرض السكر، وجلطة القدم اليسرى).

ومعنى هذا أن هؤلاء المواطنين أصبحوا مستحقين (على حين فجأة) لمعاش العجز بعدما كانوا (قبل مثل هذا الحادث) مشتركين يجب عليهم أن يسددوا اشتراكاتهم السنوية، لكنهم كانوا (بحكم التراخى أو الإهمال أو الحاجة) يتأخرون عن السداد!! ومن ثم يواجهون صعوبة صرف المعاشات فى ظل وجود المديونية السابقة فى رصيدهم التأمينى، وقد تكون هذه المديونية قد مضى عليها عشر سنوات مثلا.

مثل هذه المشكلة متكررة بالطبع، وهى تعكس بعض طباع المصريين، فى تأجيل سداد المستحقات التأمينية، مع أنهم هم الذين سيستفيدون من هذه المستحقات.

### (٢)

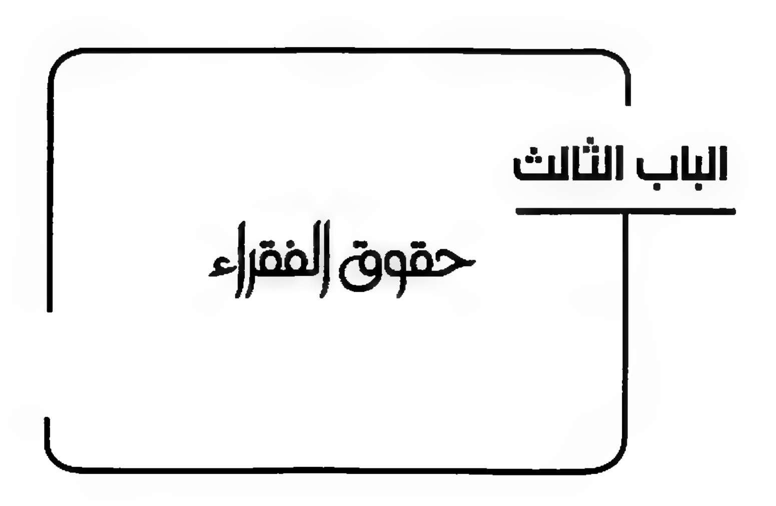
إننى أدعو إلى أن يتقنن بصفة مؤقتة إسقاط المديونيات فى مثل هذه الحالة من خلال آلية موازية لا تؤثر على تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية، وذلك بأن يكون هناك صندوق خاص يموله دافعو الزكاة والمتبرعون من أجل الوفاء بمثل هذه المديونيات، دون إخلال بالقواعد الخاصة بالمديونيات المستحقة للتأمينات.

إننى لا أريد للتأمينات أن تخالف قوانين محكمة أو أن تفتح على نفسها أبواب الاستثناء من هذا البند أو ذاك، ثم نتحدث بعد سنوات عن عجزها عن تدبير الموارد وبخاصة بعد عملية السطو الكبرى التى مارسها يوسف بطرس غالى، وأنها تصرف لمن لا يدفع المستحقات على نحو ما تصرف لمن يدفع، هذا بداية فساد كبير قد يدمر الموازنات والحسابات، لكن صندوقا يفى بما عجز عنه المشتركون بسبب عجزهم أو إهمالهم، يصبح هو الحل الذى لا مناص منه الآن.

## (٣)

أما الحل الذى لابد لنا أن نعمل من أجله بكل ما فى وسعنا، فهو فى كلمة واحدة: زيادة الوعى التأمينى.

■ ■ ■



# الباب الثالث

## حقوق الفقراء

## الفصل التاسع

# علاقة الأغنياء بالفقراء

## (١)

بعد الثورة المصرية أصبح هناك تفكير كبير فى حقيقة العلاقة بين أصحاب الأعمال وبين العاملين معهم، وكشفت الأحداث عن تبرم مجموعات كبيرة من العاملين لدى بعض رجال الأعمال البارزين، ووصلت الأمور إلى حد الاعتصام والإضراب، وقطع الطرق، وإيقاف المصانع، والتوقف عن الإنتاج.

ومع أن بعض رجال الأعمال عالج الأمور بطريقة أو أخرى، فإن البعض الآخر آثر أن يصدر المشكلة للمجتمع، أى أن يجعلها مشكلة قائمة فى وجه الحياة اليومية، حتى لو كان هذا بقطع الطرق العادية أو الحديدية، أو بإيقاف العمل فى مواقع مجاورة.

وقد جاهر واحد من هؤلاء بأن العمل متوقف لأنه لن يثمر من الأرباح ما يرضى العاملين، وهو لا يمانع فى أن يعانوا البطالة ماداموا لم يحافظوا على فرصة العمل التى أتاحها هو لهم.

وفى المقابل فإن العاملين كانوا لا يعدمون سبيلا للحديث عن أمانيهم المشروعة التى يرونها ممكنة التحقيق إذا ما قارنوا وضعهم بالأوضاع المماثلة فى مصنع مناظر أو مجاور أو شقيق لمصنعهم، وتظل الأمور والمفاوضات تدور على هذا النحو الكفيل بعدم الوصول إلى حل.

## (٢)

ومن الإنصاف أن نشير بسرعة إلى أن المصريين يؤمنون إيمانا يقينيا بضرورة وجود رجال

الأعمال الذين يبدأون الصناعات والخدمات، كما أنهم يقدرون طبقة الأغنياء إذا ما فتحت أبواب الرزق للآخرين.

لكن هؤلاء المصريين أنفسهم لا يرحبون بأصحاب الدخول المتحققة من الفراغ، ولا من فساد الذمة، ولا من سوء السلوك الشخصى.

ولهذا فإن هؤلاء المصريين البسطاء يعبرون فى لحظات مناسبة عن حقيقة شعورهم الدفين تجاه أساليب معينة، وسلوكيات معيبة حتى وإن كانوا قد اضطروا إلى إقناع أنفسهم بالتعايش مع هذه الظروف فى أوقات سابقة، أو ظروف مختلفة.

ومن ثم فإنه ينبغى علينا ألا نقول: إن الثورة مثلا (أى ثورة سواء كانت ثورة يوليو أو ثورة يناير أو الثورة القادمة) هى التى غيرت العلاقة بين هؤلاء وهؤلاء، مع أنها قد غيرت التعبير عن العلاقة وعن حدودها تبعا لمفاهيم سابقة، وتوجهات راسخة.

نعم إن الإنسان المصرى قادر على أن يعبر عما لم يقتنع به، لكن هذا الإنسان فى الوقت ذاته قادر على أن يثور ويفور ويمور فى الوقت الذى يراه مناسبا، دون أن ينظر إلى ثورته على أنها غدر، أو انقلاب، وإنما هو يراها عملا مؤجلا، وفعلا مشروعا تأجلت مشروعيته إلى حين أصبح قادرا على إنفاذه، أو إلى حين مكنته الظروف من إنفاذه.

## (٢)

لهذا كله فإنى أرى صدمة الأغنياء ورجال الأعمال فى غير محلها، وأراهم هم الذين أهملوا توقع مشاعر الآخرين تجاههم مهما كان لهم من فضل فى التشغيل، أو التمكين، أو إيجاد فرص العمل.

ولهذا كله أيضا فإنى أرى هؤلاء فى حاجة إلى أن يوسعوا معارفهم فيما يتعلق بمشاعر الآخرين تجاههم، وبطبيعة الحياة الإنسانية، وبعوامل الصراع الطبقى فى المجتمع، وبعوامل الصراع الاجتماعى فى الحياة، ومن دون هذا الوعى وهذه المعرفة فإن مجال القلاقل سيزداد يوما بعد يوم.

## الفصل العاشر

# الطاقة للفقراء قبل الأغنياء

## (١)

نفهم من الأحاديث المتناثرة للدكتور وزير الكهرباء، أننا بحاجة إلى اعتمادات مالية لا تقل عن عشرة مليارات من أجل دعم شبكة كهرباء مصر، فإذا أضفت إلى هذا طموحى الشديد فى كهربة سكك حديد مصر، ومضاعفة خطوطها، فإننا أمام طلب تعزيز للموازنة فى السنة المقبلة أو التى تليها بما يوازى ٢٠ مليارا من الجنيهات.

يستكثر بعض الناس أن أطلب العمل على توفير ٢٠ مليارا من الجنيهات للكهرباء، ويتعجبون من ضخامة الرقم، ومما يؤسف له أنهم يتناسون الجانب الآخر من القضية، وهو أن دعم الطاقة يكلف موازنة الدولة (فقراء وغير فقراء) فى عامنا هذا ما يوازى ٩٥ مليارا من الجنيهات.

دعونا من هذه الأرقام الكبيرة واسألوا أى فلاح يدعم كهرباء ابنه الشاب المتزوج حديثا بـ ٩٥ وحدة نقد، هل يبخل هذا الفلاح على ابنه بعشرين وحدة نقد لدعم مصادر هذه الطاقة؟ بالطبع لا.

## (٢)

هذا إذًا هو نمط التفكير الذى أطالب بأن يحكم سياستنا المحددة لبنود الموازنة، وأبواب الإنفاق فيها.

أيهما أجدى على هذا الوطن.. أن أدعم إنفاق بعض فئاته للطاقة، أم أن أوفر له وللأجيال التالية مصادر الطاقة الكفيلة بتوفير احتياجات الشعب هنا وهناك؟!

بعبارة أكثر بساطة..

أيهما أجدى..

- أن أدعم الطاقة التى يأخذها صناع السيراميك كى يصدروه وعندئذ أمارس المن على الشعب بزيادة رقم صادرات السيراميك (!!) من دون أن يكون لهذا الرقم أى مردود.
- أم أنفق هذا الدعم فى إنشاء محطة كهرباء جديدة تغذى المواطن بالنور، ولا تحرمه من الضوء؟

## (٣)

هذا هو السؤال الكاشف عن الانحياز الحكومى، هل هو للجماهير وخدماتها، أم للرأسماليين وصناعتهم؟

## (٤)

بقى أن نقول: إن يوسف بطرس غالى وأمثاله من الاقتصاديين المزيفين صوروا الأمور بطريقة أخرى خادعة فقالوا: إن دعم الصادرات أجدى وأولى من زيادة استهلاك الكهرباء، بينما كانوا يقصدون أن دعم الرأسماليين وزيادة ثرواتهم أولى من إضاءة بيوت العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة، فلا بأس من أن تظلم هذه البيوت ساعتين كل يوم حتى يزداد الرقم الذى يفخر به يوسف بطرس غالى وأحمد نظيف وغيرهما.

■ ■ ■

## الفصل الحادى عشر

# هل يعقل أن تستمر طوابير الخبز بعد الثورة؟

## (١)

هذا سؤال منطقى، وأعتقد أنه أول سؤال ينبغى لوزير التضامن الاجتماعى أن يجيب عنه.. لكن الذكاء البيروقراطى أحرج وزير التضامن الاجتماعى، وأحرج كل أساتذة الاقتصاد السياسى البارزين.. بهذا السؤال البسيط.

أقول هذا لأن فى وسع وزير التضامن أن يقضى على هذه الطوابير لو أنه نهج منهجا عمليا فى معالجة التراكمات السابقة:

**أول هذه التراكمات:**

- الرشاوى التى تدفع لمسئولين حكوميين، ومادام الوزير حريصا على سمعته وسمعة وزارته، فإن فى وسعه أن يبعد المشبوهين والمشكوك فى أمرهم عن مواقع المسئولية، وبالطبع فإن قدرة أستاذ اقتصاد على اكتشاف المشبوهين تفوق مثلًا قدرة قائد الصواريخ الذى أصبح وزيرا للتضامن بالصدفة الظالمة، أقصد الدكتور على مصيلحى الذى كان مرشحا لوزارة النقل فأصبح وزيرا للتضامن، ثم أصبح يبحث فى سلطاته الوزارية على ما يؤكد له شعبية فى دائرة انتخابية يمثلها فى البرلمان.

**ثانى هذه التراكمات:**

- احتكارات القمح والدقيق التى كشفت الصحافة عن أسماء المتورطين فيها، ومن ثم فلابد أن يقيد الوزير الحد الأقصى لكل حصة استيراد حتى يمكنه خلق منافسة حقيقية (والأولى من هذا أن يعيد الوزير هيئة السلع التموينية وينشط دورها).

**ثالث هذه التراكمات:**

- غياب المتابعة على تسرب دقيق الفقراء، وبوسع الوزير أن يعتمد على شباب الثورة فى هذه المتابعة ولو اعتمد عليهم لانتهى التسرب إلى غير رجعة.

**رابع هذه التراكمات:**

- القوانين الخانقة للسوق التى فرضها رجال أعمال فاسدون من أجل بقاء سيطرتهم على السلع الاستراتيجية، وبوسع الوزير أن يحذر هؤلاء بقسوة، وأن يهيئ (ويشجع) بدائلهم بسرعة.

**خامس هذه التراكمات:**

- غياب التشجيع الواجب لأصحاب المخابز الصغيرة الذين يوفرون رغيف الخبز للجمهور دون مكافأة أو تأمين أو حماية، بل باعتبارهم متهمين حتى تثبت براءتهم، فإذا ثبتت فإنهم لا يكافأون.

وفى هذا المجال فإنى أقترح جائزة «المخبز النموذجى» لكل منطقة تضم عشرين مخبزا حتى يتنافس المتنافسون من أجل توفير رغيف خبز آمن وسليم بطريقة إنسانية ومتحضرة لمواطن مستحق للدعم.

■ ■ ■

## الفصل الثانى عشر

# زيت الطعام والحكومة المفترية

## (١)

يشكو المواطنون فى مصر الآن من ارتفاع أسعار كثير من السلع الغذائية، قلت لنفسى: ادرس بنفسك السلع التى يشتكون من ارتفاع أسعارها وحاول أن تعرف السبب.

بدأت بمواد التموين الأساسية التى لايستغنى عنها أى بيت فوجدت زيت الطعام قد شهد ارتفاعا فى سعره، وتقصيت الأمر فراعنى وأذهلنى وأدهشنى أن أسعار الزيوت تراجعت على مستوى العالم بعد أن ألغى الحظر على تصدير الحبوب الروسية، وهكذا أصبح سعر زيت الصويا ١٢٠٠ دولار، وكذلك أصبح سعر زيت عباد الشمس هو الآخر ١٢٠٠ دولار.

معنى هذا أن السعر العالمى للكيلو من هذا الزيت أو ذاك يتعدى الجنيهات السبعة بقروش قليلة وإذا فمن الممكن أن يباع بثمانية جنيهات محققا ربحًا معقولًا جدًّا لا يقل عن ١٠ ٪ من سعر الجملة.

لكن المفاجأة كانت أن سعر كيلو الزيت (عباد الشمس) فى السوق المصرى يدور حول ١٣ جنيهًا وأن سعر كيلو الزيت (فول الصويا) يدور حول ١١ جنيهًا.

## (٢)

ماذا أقول بعد هذه الأرقام؟ هل أقول: إن الحكومة غائبة أم أنها مغيبة؟

الأحرى أن أسأل عن المبلغ الذى يدخل (جيب الحكومة وتجارها المقربين منها) من هذه

الأرباح الكثيرة .. يقال: إننا نستورد قرابة مليون طن ومعنى هذا أن الأرباح العائدة من استيراد زيت الطعام يمكن تبسيط حسابها كالتالى حتى لا يذهل القراء بالأرقام الضخمة.

- يحقق الكيلو جرام الواحد ربحًا قدره خمسة جنيهات.
- ومعنى هذا أن الطن يحقق ربحًا قدره خمسة آلاف جنيه.
- ومعنى هذا أن المليون طن التى تستوردها مصر تحقق ربحًا قدره خمسة مليارات جنيه.

## (٣)

هذا هو ربح التجارة فى زيت الطعام، والسؤال: كم يعود على الدولة من هذا الربح؟

مع هذا فكلى أمل أن تنجح الدولة فى أن توفر كيلو الزيت فى السوق فى حدود ثمانية جنيهات فهذا يكفى ويحقق مليارًا من الربح فى الزيت يكفى مستورديه وموزعيه، ولتتنازل الحكومة مشكورة عن نصيبها الذى فوق المنضدة ونصيبها الذى تحت المنضدة.

## (٤)

السؤال صعب، والحالة صعبة، والفارق صعب، والظلم صعب.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

■ ■ ■

## الفصل الثالث عشر

# البطاقات التموينية

### (١)

أجرت وزارة المالية دراسة (موجهة بالطبع) حول البطاقات التموينية ومن الطريف أن هذه الدراسة أثبتت أو كشفت (على حد تعبير رجال المالية) عن أن ٢٣ ٪ ممن تنطبق عليهم معايير استحقاق البطاقة التموينية لايملكون البطاقة التموينية، أى أن ربع من يستحقون الدعم التموينى لم يبدأوا (أو لم يحصلوا على) أول خطوة فى سبيل حصولهم على هذا الدعم.

- لم تسأل وزارة المالية نفسها عن مدى مسئوليتها عن هؤلاء الذين يستحقون بطاقة ولا تعطيهم الوزارة أو شقيقاتها هذه البطاقة.
- لم تسأل وزارة المالية نفسها عن الخطة المثلى لإصدار البطاقات لهؤلاء وتحقيق المشروعية المؤدية إلى العدالة الاجتماعية التى تتشدق بها الحكومة.
- لم تسأل الوزارة نفسها عن العقوبات التى فرضتها على الموظفين والإداريين الذين تهاونوا فى إصدار البطاقة، إذا كان هناك تهاون أو تقصير.
- لم تطرح الوزارة برنامجا زمنيا لمنح المستحقين هذه البطاقات.

### (٢)

لكن المفاجأة الكبرى (وهى المفاجأة الموجهة فى الاستبيان) هى أن ٦٤٪ من الأفراد الذين يملكون البطاقة التموينية لاينطبق عليهم المعايير..

وهنا نكرر الأسئلة التى أوردناها من قبل:

- لماذا لم تسحب الوزارة هذه البطاقات؟
- لماذا تجددها لحامليها وهى تعرف أنهم لايستحقونها؟
- متى تفعل الحكومة هذا الإجراء القائم على دراسة؟
- هل معنى هذا أن واحدًا من كل ثلاثة يأخذون الدعم هو المستحق له بينما اثنان آخران غير مستحقين؟

## (٣)

أعجب ما فى الأمر أن تعلن الوزارة هذه الأرقام تمهيدا لسياسات معروفة، بينما تتخاذل الوزارة عن اتخاذ الإجراءات التى ينبغى عليها أن تتخذها من أجل إحقاق الحق.

لكن أحدًا فى هذا الوطن لم يعد معنيا بإحقاق الحق حتى لو كان الحق (أو الباطل) من صنع يديه أو من تصوراته.

- وهكذا أصبح الناس فى وطننا يضحك بعضهم من بعض.
- وهكذا أيضا أصبح الناس فى وطننا يضحك بعضهم على بعض.

■ ■ ■

## الفصل الرابع عشر

# البطاقة الذكية والحكومة الغبية

## (١)

كانت حكومة الدكتور أحمد نظيف التى لم يلحق بطرة إلا أقل من عشرين فى المائة من أعضائها رغم استحقاق أربعة أضعافهم لهذا المصير (!!) كانت هذه الحكومة تتحدث كثيرًا بالليل والنهار عن أنها أنجزت مشروعا لتوزيع الدعم من خلال البطاقة الذكية وأنها بدأت هذا المشروع على سبيل التجريب فى السويس، وأنها بصدد تعميمه على جميع أنحاء الجمهورية أو نشره !!

كان هذا الكلام يقال كثيرا.

- يقوله نظيف بمزيج من التأفف والفخر.
- يقوله وزيره المقرب إليه بمزيج آخر من الابتسامه والخبث.

وجاءت نهاية حكومة نظيف برصاصات غادرة أرادت قتل الشعب فأزاحت الحكومة والنظام.

كانت الحكومة وأنصارها من ميليشيات رجال الأعمال المقربين إليها قد بدأت توزيع هذه الرصاصات فى السويس (حيث تجرب البطاقة الذكية) ثم عممت توزيعها فى (القاهرة والإسكندرية والمحلة والشرقية وبنى سويف والقليوبية والإسماعيلية ... إلخ).

- أين ذهبت البطاقة الذكية؟ لا أحد يدرى.
- أين ذهبت نفقاتها؟ لا أحد يدرى.

## (٢)

هل حقا كانت هناك بطاقة ذكية أم أنها أموال أنفقت على رواتب عالية للمحاسيب والأقارب والأصهار الذين عينوا بمكافآت خيالية بعيدًا عن نظام الدولة وجدول رواتبها، وتكررت مشروعات كبيرة الاسم عديمة الفائدة.

هل يخرج ما فعلته حكومة أحمد نظيف عن نطاق المتاجرة بآلام الجماهير واستغلالها فى تحقيق مكاسب طفيلية من أبواب: الاختلاس والتربح والاستيلاء على المال العام والمشروعات الوهمية والدراسات الخيالية والتجارب الورقية والمكافآت المفرطة فى سخائها.

هل حقا كان الذى يذهب إلى هذه المشروعات من قبيل المشاهدة لا يعود إلا محملًا بخمسة آلاف من الجنيهات نظير اطلاعه على هذا العبث الذى كان يتم فى حجرات مكتبية فى وسط حدائق مزدهرة فى كيان يسمى القرية الذكية وقد سمى كذلك لأنه يمنح زائريه أموالا طائلة يقتطعها بفعل فاعل من اللحم الحى لهذا الشعب المظلوم.

## (٣)

كان هناك شيطان رجيم يفعل هذا كله، لكن أحدًا لم يتصور أن يبقى هذا الشيطان الرجيم يفعل هذا كله حتى الآن بينما دخل رئيس الشياطين إلى طرة.

لهذا فليس غريبا أن يتشاءم الناس من إمكانات الثورة المضادة حين يرون مثل هذا الشيطان يحضر جلسات الحوار الوطنى بل يتعطف عليها بالقول بقيامه بتنظيمها.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

■ ■ ■



## الفصل الخامس عشر

# كفوا عن التجريب فى أقوات الشعب

## (١)

تنتاب الوزراء المصريين عدوى غريبة تنتشر وتنتقل عبر الكراسى التى يجلسون عليها، وتناديهم أن يبذلوا جهودهم لوضع نظام جديد، وكأن النظم السابقة كلها كانت فاشلة، وتظل هذه «النداهة» تفعل فعلها فى الوزراء حتى يدخلوا إلى دوامة الفشل التى جربها أسلافهم، وهم لا يدرون أنهم قد دخلوا فى هذه الدوامة، ويحاول هؤلاء مقاومة الدوامة، لكنهم يكتشفون أن الأوان قد فات، وأن النداهة نجحت فى دفعهم إلى الدوامة القاتلة.

أقول هذا بمناسبة التصريحات الأخيرة التى نسبت إلى وزير كبير جدًّا فكرة توزيع أرض مصر على المصريين.. هل سمعتم أن هذا حدث فى أى حضارة أو فى أى دولة؟ إنها فكرة قاتلة شبيهة بفكرة توزيع مال القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام على هيئة أسهم أو كوبونات تباع مثلما بيعت ديون مصر، ثم تشتريها الدولة نفسها بما يتوافر لها فى المستقبل من موازنات.

وهكذا تظل الدولة تسرق أبناءها جيلا بعد جيل..

- يجتهد التجار ورجال الصناعة ثم تؤمم الحكومة شركاتهم..
- ثم تفشل فى إدارتها فتبيعها بثمن بخس للصوص والمحاسيب..
- ثم يعيد هؤلاء بيعها للحكومة التى تدفع فيها ما استولت عليه بطرق أخرى من مدخرات الطبقة المتوسطة..
- ثم تكرر الفشل مرة بعد أخرى.

## (٢)

خذ فكرة ثانية مثل فكرة توزيع البوتاجاز بالكوبونات..

- هل فقد الوزير الكبير عقله كى يتصور أن أزمة أنابيب البوتاجاز هى أزمة كوبونات؟
- ألم يعلم الوزير أن الكوبونات ستضاعف الأزمة؟
- هل يستبعد الوزير أن يطبع أقرب الأقربين إليه كوبونات مضروبة ويبيعها ويستولى على كميات كبيرة من المخزون ثم يبيعها بأسعار خيالية؟
- ماذا يفعل الوزير فى سلعة لا يلبى إنتاجها (الذى احتكرته الدولة لنفسها ولأصهارها) ولا يصل إلى احتياجات السوق؟
- أليس الحل البسيط هو زيادة العبوات.. وزيادة الإنتاج نفسه؟
- هل ستضمن الكوبونات زيادة فى العبوات أو فى الإنتاج؟
- أم أنه العبث من أجل ضخ مكاسب جديدة لمطبعة الكوبونات.. ومن خلق طبقة جديدة ترتبط بالوزير الجديد الذى يتمتع بعلم اقتصادى من المفترض أن يحميه من هذه الأخطاء؟

## (٣)

من العجيب أن المصريين منذ منتصف عهد مبارك أصبحوا مغرمين بالتجريب.. حتى إنهم أنفقوا على مهرجان المسرح التجريبى فى دوراته المتعاقبة أكثر مما أنفقوا على بناء مساجد جديدة للمصلين الذين يصلون فى الطرقات والميادين العامة.. بعد هذا تتحدث الدولة عن قانون لدور العبادة الموحد.. لو جاء أجنبى إلى مصر وتأمل هذا العبث السياسى لطالب بتحويل مجالس الوزراء والبرلمان وغيرها إلى دور العلاج العقلى والنفسى..

لكنه سيفاجأ بعد قليل أن هذا الجنون الرسمى أداة وليس مرضا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

## الفصل السادس عشر

# هيئة السلع التموينية

### (١)

كان النظام المصرى البيروقراطى الذكى (والغبى فى الوقت نفسه) قد تمكن من أن ينشئ فى كل وزارة هيئة كبرى تكون هى قلب الوزارة وتتمتع بطراز من الاستقلال القادر على مساعدتها على أداء وظيفتها بعيدًا عن الهيكل العمومى المتمثل فى (وكيل أول الوزارة ووكيل الوزارة ومديرى العموم.... إلخ).

وتطورت الأمور فأصبحت لهذه الهيئات موازنات مستقلة تكفل لها القيام بواجبها على نحو معقول بعيدًا عن تقلبات الوزارة ومجلس الوزراء.

كانت أبرز هذه الهيئات هى هيئة البترول التى كانت فى فترة من الفتراة بمثابة الشركة القابضة المتحكمة فى المال العام فى البترول وجاء رئيس هيئة البترول وزيرًا للبترول مرة بعد أخرى إلا فى المرة المشهورة التى اختير فيها رجل ما لأداء وظيفة ما من أجل فساد ما، فى ظل سطوة ما.

### (٢)

على صعيد آخر كان فى وزارة التموين هيئة للسلع التموينية، لم يكن رئيسها يطمع فى الوزارة بالقدر ذاته، لكن الهيئة كانت تؤدى للدولة دورًا يتناسب مع اقتصادياتها التى لا تحتمل فسادًا واسعًا ولا عمولات ضخمة.

وكانت هذه الهيئة تتولى استيراد السلع الغذائية الأساسية عن طريق المناقصات، وكان أداؤها فى مجمله معقولا فلم نسمع عن فساد كبير ولا عن مافيا ولا عن رجل واحد يدور الفلك فى مداه أو مداره.

## (٣)

ثم خرج علينا العبقرى الذى لم يكن له من أمره شيء غير الفساد، أقصد رئيس الوزراء الأسبق، بفكرة وزارة للتضامن لتذوب وزارة التموين فى وزارة الشئون الاجتماعية فى الظاهر، بينما تخرج هيئة السلع التموينية إلى نطاق وزير آخر، ونواجه بتصريحات مصيلحى الشهيرة وأزماته ونتعجب (خطأ) من أن يقع نظيف ومصيلحى فى كل هذا القدر من سوء التقدير الذى غطى على تصرفات الدولة فيما يتعلق بالسلع التموينة، وتعجب الصحفيون والقراء وأبناء الشعب (خطأ) من هذا الذى أصاب هيئة السلع التموينية على يد مصيلحى ونظيف..

لكن الأمور سرعان ما تتكشف عن أن هيئة السلع التموينية خرجت من قبضة مصيلحى إلى قبضة وزير التجارة رشيد محمد رشيد، وما أدراك ما قبضة رشيد؟ إنها قبضة حريرية ناعمة تدعم صورة صاحبها بالملايين من الجنيهات التى تنفق شهريا على تلميع صورته: فهو فى تصوير هؤلاء بمثابة الزاهد الماجد العابد الفاهم القادر الذكى الناعم النزيه الأمين الأصيل. بينما ينطق موقفه فى إدارة السلع التموينية بعكس هذا كله، فقد تأزمنا مع وقوع هيئة السلع التموينية فى قبضة وزير التجارة والصناعة.

## (٤)

تحولنا نحن - أى الشعب - إلى أسرى للفساد وخراب الذمة، يُشترى لنا القمح الفاسد ويطحن لكنه لا يقبل العجين، فيوزع علينا وهو نصف عجين ونصف قوام.. كما أثبتت التقارير والغموض.

ويشترى لنا القمح من الداخل بعد أن يتم استيراده، ويورد مرة أخرى للحكومة لأن الحكومة تشتريه بمائة ثم تبيعه بثلاثين وتشتريه من الشارى نفسه بخمسين وتبيعه له مرة أخرى

بثلاثين وتشتريه منه مرة أخرى بخمسين أما الخمسين الأخرى فتذهب إلى جيوب هؤلاء الفاسدين الكبار.

أما الدعم الكبير الذى يصل إلى المليارات فيذهب هو الآخر إلى جيوب هؤلاء الفاسدين الكبار.

وهكذا تحولت هيئة السلع التموينية من أب رحيم يوفر غذاء الشعب إلى جيب ضخم يوفر المسروقات غير الشرعية للكبار.

## (٥)

أما جودة عبدالخالق فلا يزال يبحث فى الكوبونات ويشرب الوهم الذى يعصره له الذين أدمنوا الاستفادة من نظام السرقة القديم وهم يشغلونه كما رأينا بأن يحقق فى اختلاف أرقام محافظة بنى سويف من مخزون القمح عن الأرقام التى قدموها له فى القاهرة.. والقضية أكبر من هذا بكثير.

- إنها ليست قضية دقيق أو لا دقيق.
- وليست قضية قمح أو لا قمح.
- لكنها قضية تكون أو لا تكون.

■ ■ ■

## الفصل السابع عشر

# الأكثر فقرا.. والكنتاكى

### (١)

فى غمرة حلب بقرة التوريث تفتق ذهن أحد الأغبياء عن مشروع زيارات دعائية تحت شعار «التقرب من فقراء أكثر القرى فقرا»، وكانت هذه الزيارات بالطبع مثار سخط هؤلاء وعجبهم، وكراهيتهم للنظام التوريثى الذى يمارس فيهم هذه الإهانات.

كنت أعجب من هذا الغباء منقطع النظير وأقول: هل معنى هذا أن هذا الدورى سيستغرق عاما واحدا ينشأ عنه وقوع ألف قرية فى القاع، وينتهى الأمر عند هذا الحد، أم أن الارتقاء الدرامى بهذه القرى عقب زيارة الوريث الميمونة سيرفعها من قاع الدورى ومن ثم يحل غيرها محلها؟

وكنت أسأل أيضا: هل معنى أن الزيارة تتم بمعدل زيارة فى الشهر (على أكثر تقدير) أن هذا المشروع الوهمى يحتاج ٨٣ عاما على الأقل؟

وكنت أسأل أيضا عن نقطة تمركز الوريث ومساعديه فى القرية؟ وهل تكون هى بيت العمدة، مما يرفع من قدر قيادات موالية، أم أنه سرادق فخم ومكلف يهدم عقب خروج الوريث بدقيقة واحدة؟

### (٢)

وعلى هذا النحو كنت أتحدث مع كثيرين من الذين هللوا لهذه الزيارات، ولهذه الفكرة

العقيمة، لكنهم، والحق يقال، كانوا يستوعبوننى ويطمئنوننى أن هذه فكرة مرحلية، وكنت أعجب من قابلية مجموعة طامعة فى الحكم لفكرة المرحلية التى هى كفيلة بنسف المشروعية.

لكنى فى إحدى المرات حذرت من أن يؤدى هذا الأسلوب إلى كارثة صحية على مستوى واسع، ذلك أنى لاحظت صورة الوريث وهو يتناول وجبة كنتاكى ظهرت ملامحها فى الصورة الصحفية، وسألت فعرفت أن الحملة تصطحب طعامها فى صناديق كرتونية، وكان رد فعلى عنيفا إذ تنبأت بالكارثة نتيجة معرفتى الطيبة بملابسات التعبئة والنقل والتخزين والتوزيع.. إلخ.

## (٣)

وكالعادة أخذ تعقيبى ببلاهة، لكن الزيارات التالية شهدت حادث التسمم الذى أشارت إليه الصحف على استحياء، واستحضر بعض مَنْ سمعوا كلامى ما قلته، وتطور الأمر بعد دراسة إلى العدول عن توزيع الكنتاكى.

وهكذا بقى الكنتاكى ليوزع ـ بصورة وهمية أو ادعائية ـ على ثوار التحرير!!



# الباب الرابع

# حق العمل والوظيفة الحكومية

الفصل الثامن عشر

# معنى الحق فى العمل

## (١)

يتطلب الحق فى العمل أن تكون هناك حكومة قادرة على إيجاد فرص العمل الجديدة، وحماية فرص العمل القائمة، وتأهيل الجمهور للعمل، وللحفاظ على العمل.

وهكذا يمكن النظر إلى هذا الحق على أنه حق مركب يتصل بالتنمية والاقتصاد من ناحية، كما يتصل بالتعليم والتربية والثقافة من ناحية أخرى.

وحتى نفهم دور الحكومة فى هذا الحق فإننا سنعرض موقف الحكومات السابقة المخزى من قضية واحدة لنرى حجم المأساة.

## (٢)

كان العاملون بصناعة الغزل والنسيج على سبيل المثال يمثلون قطاعا لا يستهان به، وكان هذا القطاع يتوزع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكانت الفرصة متاحة أمام الخارجين من القطاع العام إلى التقاعد ليعملوا فى القطاع الخاص إذا ما كانت ظروفهم الصحية تساعدهم على مثل هذا..

ولأسباب اقتصادية وتكنولوجية وسياسية كثيرة (خلقتها الحكومة لنفسها) أصيبت صناعة النسيج المصرية فى مقتل، وليس من الصعب معرفة الجانى، ولا معرفة القرارات المدمرة لهذه الصناعة، ومما يؤسف له أنه لم يحدث تحول إلى صناعة شقيقة كصناعة الملابس (أو غيرها).

وظلت أسباب الجناية تتفاقم دون أى نظرة من الحكومة، بل إن الحكومة لجأت إلى تشجيع منتج إسرائيلى من أجل الحصول على مزايا لبعض رجالها الفاسدين فيما عرف بـ«اتفاقية الكويز».

وكانت النتيجة:

- أن عشرات الآلاف من العاملين بصناعة الغزل والنسيج فى القطاعين العام والخاص فقدوا أعمالهم أولا.
- وأن أبناءهم الذين كانوا مرشحين لهذه الصناعة فقدوا آمالهم ثانيا.
- وأن موجات المعاش المبكر استنفدت قدرتها على إخراج العاملين مبكرا، ولو كانت هناك صناعة بديلة (على مستوى القطاع الخاص) لاستوعبت هؤلاء ودفعتهم إلى الخروج.

(٣)

ونأتى إلى مستويين خانقين:

على المستوى الرابع ظلت المشكلة تخنق مصر بالتراجع (كما يحدث فى أزمات المرور)، وعانت زراعة القطن، و صناعة حلج القطن من مشكلات أخرى بسبب أسعار الغزول، وضياع هيبة (طويل التيلة) وسوقه.

على المستوى الخامس دفعت المشكلة بمصر إلى الاعتماد على سوق خارجية لاستيراد الملابس الجاهزة، والنسيج والغزول، وماكينات الملابس، والاكسسوار، بما مثل ضغطا على العملات الأجنبية، وعلى سعر صرف الجنيه المصرى.

(٤)

لكن أصعب و أخطر ما فى الموضوع أن حق المصريين فى العمل قد تآكل بنسبة لا تقل عن ١٠٪ كان يمثله:

- قطاع الغزل والنسيج وما يرتبط به من صناعات وزراعة وتجارة.
- صناعة زيت الطعام من بذرة القطن التى كانت صناعة موازية لصناعة النسيج.

وهكذا فإننا على سبيل المثال الحى البليغ النادر أصبحنا نستورد زيت الطعام ضمن ما نستورد. بسبب إهمالنا لصناعات القطن.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

■ ■ ■

## الفصل التاسع عشر

# عبد الناصر والتوظيف

### (١)

لا شك فى أن جمال عبدالناصر كان محبا للزعامة ومحبا للخلود وأنه أوتى القدرة على النجاح فى هذين المجالين بقدر ما سعى من أجلهما.

ومع أن كثيرين يرون أنه كان فى وسع جمال عبد الناصر أن يصل إلى أبعد مما وصل إليه فإنى أرى أنه وصل إلى أقصى ما كان يمكن أن يصل إليه بإمكاناته وقدراته ومعطيات عصره.

كذلك فإن كثيرين يرون أن عبدالناصر كان محظوظا بأكثر مما يستحق، لكنى أرى أنه نال ما يستحق سواء أكان نواله هذا فى غفلة من أعدائه أم برضاهم.

وسوف نرى فى الفقرات التالية بعض ملامح مسيرة عبدالناصر مع الزعامة ومع الخلود.

### (٢)

كان عبدالناصر واعيا لقيمة العدالة الاجتماعية لا فى معناها الإجمالى ولكن فى معناها الجزئى المتعلق بحصول الفقير على بعض حقه على الوطن.. وقد نجح فى هذا المعنى نجاحا واضحًا بفضل دأبه فى تمويل هذا الطموح حتى على حساب الناجحين والمجدين.

لعلى أدلل على هذا بقصة قرأتها فى مذكرات الدكتور مراد وهبة، حيث يروى أنه كان يعمل فى مجلة وطنى بالإضافة إلى عمله فى الجامعة وأنه فوجئ ذات يوم باستدعائه للتحقيق فى النيابة نظرًا لشغله وظيفة فى وطنى بالإضافة إلى وظيفة الجامعة وكان عبدالناصر قد أصدر قانونا

حاسما ينص على اعتبار الموظف مستقيلًا من وظيفته وفاقدًا لها (بقوة القانون) متى ثبت أنه يعمل فى شركة خاصة أو عامة..

وهكذا كان مراد وهبة معرضا لفقد وظيفته الجامعية فورًا، وقد قال لوكيل النيابة إنه لا يعرف هذا القانون، فاعترف له وكيل النيابة بأنه هو الآخر لم يكن يعرفه، لكن أحد منافسى مراد وهبة فى جريدة وطنى حرر شكوى فيه بناء على جمعه بين هذين العملين، وكان مقتضى هذه الشكوى أن يفصل مراد وهبة من الجامعة، وهو ما يؤدى إلى أن تتاح وظيفته لآخر ليست له وظيفة، أو أن يسارع مراد وهبة بترك وظيفة «وطنى» وهو ما يؤدى إلى نفس النتيجة.

(٣)

هكذا كانت تشريعات عبد الناصر كفيلة بإيجاد مجالات توظيف كثيرة..

ولو أنا استحضرنا روح تشريعات عبدالناصر لقضينا على البطالة فى مصر بلا مبالغة، صحيح أنها قد تتحول إلى بطالة مقنعة لكنها بمعايير السياسة أفضل.

(٤)

وخلاصة ما أريد أن أقوله فى هذا المجال: إن عبدالناصر كان قادرًا على الخلود وكان يبذل جهده من أجل الخلود ومن أجل الحفاظ عليه ولهذا خلد اسمه وبقى على الرغم مما قد يبدو من أن الزمن تجاوز أطروحاته واقتناعاته لكنه بكل تأكيد لم يتجاوز معتقداته.

ويمكن لك أن تمتد بهذا الحكم ليشمل أنور السادات الذى حافظ تمامًا على التراث الناصرى فى هذا الميدان على الرغم من كل التباينات السياسية والاستراتيجية بين الرجلين.

■ ■ ■

## الفصل العشرون

# كيف حافظ ناصر والسادات على التماسك الاجتماعى

### (١)

ذهب كثيرون من الذين انتقدوا عبدالناصر إلى أنه جعل الجماهير تعتمد على الدولة وتفرط فى روح العمل والبحث والاجتهاد، ومن العجيب أن هذا الزعم على صوابه الظاهرى لم يجد حتى الآن بديلًا عمليا يبرهن على إمكان تحقيق مسار آخر غير هذا المسار البسيط الذى اتبعه عبد الناصر.

وقد كان عبدالناصر نفسه يعانى على مستوى أولاده من البحث عن الوظيفة المناسبة لكن أقصى ما وصل إليه أن تتوظف ابنته هذه أو تلك بما لا يزيد على ثلاثة أضعاف زميلها أو زميلتها، مع إمكانية حصول هذه وتلك وهؤلاء على الوظيفة فى نفس عام التخرج.. لكننا فى ظل نظام السوق وجدنا ابنى رئيس الوزراء الأسبق يصلان فى راتبهما إلى أكثر من مائتى ضعف زميلهما الذى يحمل نفس الشهادة، وربما كان متفوقًا عليهما، ثم وجدنا هذين الابنين يؤسسان شركات ويبيعان الحكومة.... إلخ).

وقل مثل هذا فى ابنة رئيس الوزراء الأسبق التى شغلت أكثر من ثلاثة وظائف متوازية برواتب عالية.

### (٢)

وقد أصبح هذا النمط كفيلا بأن يصفى ويستحوذ على ما كان من الممكن أن يوزع على

الشعب... وأصبح الخبير (الوهمى) الواحد من خبراء حكومات عبيد ونظيف وشرف وشفيق يحصل على دخول إضافية تكفى لفتح بيوت ما لا يقل عن ألف أسرة.

وهكذا فإن الاستغناء عن الأجور الإضافية التى ينالها ألف خبير (من هؤلاء) يضمن حياة كريمة لمليون أسرة كما أن الاستغناء عن ألفى خبير بأجورهم الإضافية يضمن حياة كريمة لمليونين آخرين من الأسر.. ولو كان عبدالناصر حيا لاتخذ الإجراءات الكفيلة بهذه العدالة فى نصف ساعة ولبقى اسمه محفورًا فى الوجدان نصف قرن بسبب هذه الخطوة، فما بالنا بأن عبدالناصر اتخذ كثيرًا من هذه الخطوات خطوة بعد أخرى.

## (٣)

من الحق أن نقول: إن أنور السادات الذى يبدو فى أدبياتنا وكأنه مناقض لعبد الناصر فى كل شىء قد حافظ بكل وسعه و قدر ما أمكنه على التراث الناصرى فى العدالة الاجتماعية.. حتى إنه حافظ على أكثر من ٩٠٪ من هذا التراث رغم صعوبة الظروف ورغم كل التصويرات الشائكة التى تصور بها حقبته..

بل إن الانفتاح نفسه كان وسيلة من وسائل (عبدالناصر والسادات) للتخفيف عن كاهل الحكومة، وقد بدأ عبدالناصر سياسات الانفتاح قبل أنور السادات من خلال السماح بفجوات تسريب هنا وهناك..

بل إن عبدالناصر فى ظل السياسات المانعة للاستيراد سمح طيلة سنوات ممتدة بدخول كثير من السلع المستوردة عبر غزة التى كانت تحت السيادة أو المسئولية المصرية كما سمح للمصريين العاملين بالخارج بأولويات فى حجز السلع المعمرة (البوتاجازات والثلاجات.... إلخ) والسيارت من خلال سدادهم القيمة بعملاتهم الصعبة حتى يمكن له أن يوفر لمصانع القطاع العام بعض العملة الصعبة.

بل إن عبدالناصر نفسه خصص فى هدوء أحد فروع شركات القطاع العام لبيع سلع استهلاكية واستفرازية كى يسمح لمسيرة العدالة الاجتماعية أن تمضى مع تسريبات محسوبة هنا

وهناك لا تجعل العداء ضدها مستحكما، وهذا وجه من أوجه الحكمة الناصرية التى لم تكن فى حاجة إلى الإعلان الفج عن استثناءاتها أو تصريفاتها المحسوبة.

وأكرر هنا ماقلته فى الفصل السابق من أن كلًّا من عبدالناصر والسادات كان قادرًا على الخلود، وكانا يبذلان جهدهما من أجل الخلود ومن أجل الحفاظ عليه ولهذا خلدا اسميهما وبقيا على الرغم مما قد يبدو من أن الزمن تجاوز أطروحاتهما واقتناعاتهما.

■ ■ ■

## الفصل الواحد والعشرون

# تعيين الموظفين بين عبد الناصر والنظيفين

المقصود بالنظيفين: أحمد نظيف وعصام
شرف، ويسمى هذا فى اللغة التغليب

### (١)

لاتزال الدولة تأخذ بمبدأ رعاه ودعمه أحمد نظيف ووزراؤه..

ومما يؤسف له أن التعيين فى وظائف الحكومة أصبح سلاحا يستخدمه الوزراء ورئيسهم من أجل تقوية موقفهم أمام كبار العاملين فى الهيئات الرقابية والمخابرات والأحزاب والرياسة ومجلس الشعب، وهكذا فإن رئيس الوزراء الحالى الذى يوصف بأنه جاء من ميدان التحرير أصبح يساوم زعماء الائتلافات والأحزاب والجماعات على مواقفهم منه مقابل تعيين من يريدون تعيينه على حين كان التعيين فى عهد عبدالناصر من خلال مكاتب القوى العاملة التى تحصر الخريجين وتعينهم حسب المواقع المتاحة حتى لو كانت المواقع المتاحة بعيدة بعض الشىء (أو حتى كل الشىء) عن تخصصاتهم الأصلية.

وهكذا فإن الخريجين كانوا يجدون فرص التوظف ويجيدون فيما وظفوا فيه لأن الوظائف ليست كيمياء، ولعنا نتأمل على سبيل المثال ما رواه رؤوف عباس عن عمله (بليسانس الآداب) فى شركة صناعية وكيف أنه أدى عمله الإدارى والكتابى على أفضل وجه دون أن يكون من خريجى التجارة مثلًا، ومع هذا فإنه واصل دراسته وأصبح أستاذًا عظيمًا فى التخصص الذى حصل على الشهادة الجامعية الأولى فيه.

وقل مثل هذا عن كثيرين عينوا بليسانس الفلسفة ليكونوا أمناء مكتبة رفعت من ثقافتهم حتى أصبحوا إداريين... وهكذا وهكذا.

## (٢)

والحق أن عبدالناصر لم يكن ليضيع وقته فى الرد على دعاوى السخرية من سياسة القوى العاملة فى تعيين الخريجين الجامعيين وأصحاب الشهادات المتوسطة فى أماكن تبدو بعيدة نوعا ما عن تخصصاتهم الجامعية، بل إن عبدالناصر كان يبدو وكأنه مؤمن بفكرة قدرة التعليم الجامعى على تكوين المواطن الصالح وكان أكثر انحيازًا لها من بعض كبار أساتذة الجامعة الذين هاجموه وسخروا منه فى تطبيقه لهذه السياسة وكانت سخريتهم بدعوى التخصص.

## (٣)

ثم إن لنا أن نقارن هذه العدالة الاجتماعية التى أرساها جمال عبدالناصر بذلك الادعاء والتعالى الذى مارسته حكومة عصام شرف بعد الثورة حين أخذت تزعم أن أصحاب الماجستير والدكتوراه الذين اعتصموا فى أكاديمية البحث العلمى لم يكونوا (وليسوا) على حق لأنه لا توجد لهم وظائف..

وإذا بهؤلاء الذين تعلموا روح البحث وأسلوبه يسخرون بالأرقام من ادعاءات رئيس الوزراء ووزرائه ويثبتون بأوراق الحكومة والجامعات أن هناك ٦٣ درجة خالية فى تخصص يبدو بعيدًا عن الحياة لكنه موجود فى الجامعات ويفتقد ٦٣ من حملة الدكتوراه بينما المعتصمون من حاملى الدكتوراه فى هذا التخصص أقل من نصف هذا العدد.

ومن المفارقات الصارخة أن قانون الجامعة نفسه يلزم الجامعات بالإعلان فى مطلع كل عام عن الدرجات الخالية.. ومع هذا فإن الجامعات لا تعلن عن هذه الوظائف حتى لا يقل عائد الأساتذة من توزيع كتبهم بينما هؤلاء الشبان المتأهلون بالشهادات العليا يعتصمون ويضربون عن الطعام ولا يجدون من يستوحى روح عبدالناصر فى تعامله معهم، بل إن كبار الموظفين بمن فيهم رئيس الوزراء يحاولون أن يصفوا هؤلاء بأنهم بلطجية!!

## (٤)

هل ذهبت بعيدًا فى قضية العدالة الاجتماعية التى تعنى أول ما تعنى بتوفير دخل مهما يكن ضئيلا (حتى لو كان إعانة بطالة) لخريجى الجامعات والقادرين على الوظائف، أم أننى فعلت مثل عبدالناصر وأصبت أول معانى هذه العدالة على مستوى الدخل والتوظيف ومحاربة البطالة؟



# الباب الخامس

# الموارد المعطلة

## الفصل الثانى والعشرون

# الاقتصاد فى الغنى

**أول مواردنا المهدرة هو إهمال الادخار.. ولا تنمو دولة بدون ادخار**

### (١)

تلقيت أول درس فكرى فى بداية حياتى على يد أستاذ فاضل، ومرب قدير كان صديقا لوالدى.. عليهما رحمة الله.

كان هذا الأستاذ فى ذلك العام هو الموجه المسئول عن مدرستنا. جاء الرجل وقام بواجبه فى تقييم التلاميذ فى المرحلة الابتدائية، ولم يظهر أى اندهاش بتفوقى، وكأنه لا يعرفنى، ولا يعرف تفوقى، ثم حرص على أن يضعنى فى حجمى كما يقولون، فسأل السؤال الذى لايزال محفورا فى ذاكرتى وقال: أيهما أكثر حكمة: الادخار فى حالة الغنى أم الادخار فى حالة الفقر؟

يعرف القراء أن الإجابة عن مثل هذا السؤال لها مستويات متعددة، كلها تجد فكرا وتبريرا، ويكفى على سبيل المثال أن نتصور صعوبة الادخار عند مَنْ لا يجد ما ينفقه حيث يغطى احتياجاته بالكاد، فكيف نطلب منه أن يدخر؟ فإذا ادخر فإن هذا هو منتهى الحكمة؟

لكن الأستاذ العظيم كان يريد أن ينبهنى مبكرا إلى أن الادخار سهل على طبع الفقير الذى تعود أن يدخر لأنه يحتاج الادخار فى كل يوم، أما الغنى فإنه يصعب عليه تصور فكرة الادخار من الأصل.

(٢)

وفى واقع الأمر فإن هذا الأستاذ العظيم لم يكن يتحدث عن ادخار المال وحده، وإنما كان يتحدث عما كان والدى يشكوه منى فى ذلك الزمان المبكر جدا، وهو أنى أستنفد كل طاقاتى فيما هو أمامى من معرفة، ولا أدخر لغدى شيئا، حتى إنه كان يتنبأ بما حدث لى بالفعل، وهو أن أستنفد طاقاتى ومدخرات عافيتى قبل أن يكون أقرانى قد بدأوا فى الصرف منها.

لا أنكر أن هذا الدرس قد أثر فىَّ فى ذلك اليوم، لكنه الأثر الطبيعى الذى لا يتعدى تأثير الكوابح من دون أن يغير الطبع ولا الطباع.

(٣)

هل أصبحت مصر الثورة فى حاجة إلى مثل هذا الدرس؟

■ ■ ■

## الفصل الثالث والعشرون

# زراعة الساحل الشمالى

## (١)

أصبح الساحل الشمالى مأهولا ومعمورا على الأقل فى شهور الصيف، لكن أرض الساحل الشمالى تشتكى من أن خصوبتها لا تستغل، كأنما تشتكى العنوسة، فليس هناك رجل رشيد يعنى بأن يحول هذا الساحل إلى مزرعة تسهم فى سد احتياجاتنا الغذائية، والمادية بالتبعية.

أفهم أن فى وسع ملاك كل قرية أن يؤجروا المساحات الشاسعة فى حدائق القرى لزراعة تكفل لهم العائد الكفيل بصيانة القرى، لكن السعار العقارى المصرى الذى يجعل سعر كل عقار يتضاعف بمجرد مرور الزمن، يتكفل بإحباط أى تفكير جاد فى أى استثمار آخر جاد.

قال لى أحد الأصدقاء من الأطباء الموسرين الذين هاجروا مبكرًا: إن له بيتا فى أغلى أحياء نيويورك، لكن قيمته لم تتزايد على نحو ما تزايدت قيمة قطعة أرض جرداء يملكها فى ساحل البحر الأحمر المصرى، وهو يعجب من أن أحدا (من الدولة أو المجتمع بكافة صوره) لم يطالبه بحق الدولة والمجتمع فيما حصل عليه من زيادة فى ثروته لمجرد احتكاره قطعة أرض من باب التسقيع!

## (٢)

ومع أنه يؤمن بأن ما نفعله فى مصر خطأ فى خطإ، ومع أن ضميره يعذبه من أجل قومه، فإنه يعرف أنه لو سئل من أحد أقرانه عن السبيل الأمثل للاستثمار فسيدله على الاتجار فى أرض مصر.

وقد دفعته الملاحظة إلى أن يكتشف أن الأرض المبورة تحقق ربحا أعلى، وعائدا أكثر ضمانا من الأرض المزروعة، أو المستغلة فى أى نشاط.

## (٣)

- قال أحد الفلاسفة: إذا رأيت الصمت يعود بالفائدة على المحامى بأكثر مما يعود عليه حديث المرافعة، فاعلم أن القضية خاسرة.
- وقال آخر: إذا رأيت الخطيب الصامت ينال الترقية على حساب الخطيب البليغ، فاعلم أن القوم الذين تلقى فيهم الخطب أميون أو جهلة.
- وقال ثالث: إذا سمعت أن الأرض الفضاء البائرة تفوق فى قيمتها الأرض المزروعة، فاعلم أن القوم مصيرهم إلى الجوع حتى لو كثرت الدراهم والدنانير فى أيديهم.

قال أحد القراء: هذا كلام نظرى يا أستاذ..

نحن فى عصر الجهل الذى لا يفكر فى الغد فانتظر أنت الغد..

ودع اليوم لى.

■ ■ ■

## الفصل الرابع والعشرون

# أكبر عائق
# أمام تنمية الثروة الحيوانية

## (١)

منذ أكثر من عشر سنوات تعرضت فى أحد مقالاتى فى الأهرام إلى ضرورة تنمية الثروة الحيوانية من خلال تشجيع الفلاحين وملاك الأراضى الزراعية بكل ما هو ممكن على تنمية هذه الثروة، وتلقيت عقب نشر هذا المقال كثيرًا من التعليقات السريعة والمنفعلة كانت كلها تدور حول فكرة واحدة هى أن المواطنين المربين للثروة الحيوانية يريدون شيئا واحدًا فقط من الدولة هو أن تساعدهم على حماية هذه الثروة من عصابات السرقة المنظمة التى تتولى سرقة ثرواتهم الحيوانية مرة بعد أخرى.

قال لى كثير من هؤلاء: إنهم يعرفون قيمة ما أدعو إليه، ويعرفون أن اهتمامهم بالثروة الحيوانية يدر عليهم أضعاف اهتمامهم بزراعة الأصناف المربحة والجديدة، لكنهم يفاجأون بأن تعبهم ومالهم ذهب سدى فى ليلة واحدة.

قالوا أيضا: إن أقسام ومراكز الشرطة لاتوجه أى اهتمام بشكواهم مع أن ضباط الشرطة ورجالها فى كثير من الأحيان يملكون الخيوط الدالة على العصابات التى تقوم بهذه الجرائم.

قالوا أيضا: إن هذه العصابات تجد من يحميها فى مواقع عديدة من الريف المصرى وإن أحدًا لايريد أن يخوض تجربة الصراع مع عصابات ومحليات وسلطة متواطئة ضد مصلحة الوطن.

## (٢)

على عادتى فى محاولة إدخال العلم فى القضية سألت عن إمكانية إثبات الثروة الحيوانية فى الجمعيات الزراعية بأرقام على نحو ما كان متبعا عند صرف الأعلاف، ومتابعة هذه الرؤوس عند ذبحها فى المجازر المرخصة لتعقب ما تمت سرقته ..

ردّ علىّ هؤلاء بأن الفلاح المصرى يملك من وسائل التعقب ما قد لايقل نجاحا عن وسائل العلم والقيد والتسجيل، لكن المشكلة ليست فى اللصوص ولا فى الملاك وإنما هى فى الأمن الذى يتراخى عن قصد أو الذى هو مشغول عن أن يهتم.

قلت: إن الجو العام الذى يحفظ الحقوق كفيل بأن ينهى هذه الحالة من حالات المجتمعات التى لاتحترم القانون ولا الملكية، ورد هؤلاء: إن الأمور تزداد سوءا، ولا يبدو أنها تسير فى الاتجاه الصحيح.

## (٣)

بالطبع فإن ما نسمعه ونراه من دعاوى الانفلات الأمنى الحالى سوف يضاعف المشكلة وسيضاعف بالتالى من أسعار اللحوم.

■ ■ ■

## الفصل الخامس والعشرون

# وهكذا أضاعت حكومتنا على الفلاح الموسم الصيفى

(١)

شغلتنا الانتخابات البرلمانية عن أهلنا فى الصعيد وعن مشكلاتهم، كما شغلتنا عن الفلاح المصرى المظلوم وعن الاهتمام بالطعام والغذاء فى مصادره الأولى.

ومن العار الذى سوف يسجله التاريخ على حكومة مصر الحالية أنها وهى حكومة الثورة تركت أرضا مصرية زراعيه فى عدة محافظات فى الصعيد بدون مياه رى حتى إنها لم تزرع فى الموسم الصيفى، وقد جأر الفلاحون المصريون فى الصعيد بالشكوى دون أن يسمع أحد صوتهم..

وقد كان هذا متوقعًا ذلك أن قضايا الحريات والتعذيب والبلطجة والفوضى والمحاكمات والانفلات والأولويات والانتخابات والدستور غطت على أنين الفلاح المصرى المسكين الذى لايزال يعانى ويبدو أنه سوف يظل يعانى.

(٢)

أما و قد حدث ما حدث وضاع الموسم الصيفى.. فهل نتعلم من هذا الذى حدث من أجل الحفاظ على الموسم الصيفى القادم ونفرض عقوبات السجن المشدد من الآن على المسئولين

والوزراء الذين تنشأ عن إهمالهم لمسئولياتهم مثل هذه المصيبة التى لايمكن أن تمر مر الكرام فى أى وطن يحترم أبناءه ويعمل من أجل زراعة أرضه وتوفير الغذاء «الوطنى» لأفراد الشعب فى مستوياته المتعددة؟

## (٣)

لاأريد أن أفيض فى الحديث عن المواجع لكن إذا كان الشىء بالشىء يذكر فإنى أحب أن أقول: إن بعض الأراضى الزراعية الأخرى التى توفرت لها مياه الرى (فى المحافظات الشمالية) عانت من نقص الأسمدة أو غيابها أو ندرتها فآثر الفلاح تبويرها لأنه يعرف أن النتيجة النهائية لن تفى بالجهد الذى يبذله بسبب غياب الأسمدة.

- أعرف أن ما أكتبه فى هذا الموضوع مؤلم إلى أقصى حد، لكنى أجد أن إهمال الحديث عن هذه المصائب يمثل خيانة للوطن والمواطنين، كما يمثل خيانة للحاضر والمستقبل.
- وأعرف أن الحكومة لن تبذل أى جهد فى سبيل حل هذه المشكلات فرئيسها وأعضاؤها مشغولون بالحفاظ على الكراسى الوثيرة والاستمتاع بها.
- لكنى أوقن أيضا أن مجرد إهمال مثل هذه الشكاوى التى يئن بها الفلاحون يمثل جريمة يقترفها كل قلم قادر على إيصال الشكوى وشرح المشكلة ثم يهمل واجبه.

## (٤)

هل نلوم أهل سوهاج وأسيوط والمنيا إذا قطعوا الطرق احتجاجًا على عدم وصول مياه الرى إلى زراعاتهم، أم أن الأولى بنا أن نسافر فننضم إليهم فى إجراءات احتجاجية توقظ الحكومة من غفوتها اللذيذة؟

■ ■ ■

## الفصل السادس والعشرون

# لماذا نخفى
# حقيقة زيادة الصادرات بعد الثورة؟

### (١)

يكثر الحديث فى نوادى القاهرة المخملية (وهى كثيرة) عن الآثار السلبية للثورة وهو أمر متوقع فى كل زمان ومكان ومع كل ثورة وإصلاح أو تطوير، لكن الحديث المقابل يعانى من الحجب والاحتجاب.

وعلى سبيل المثال فإنه يطيب لى أن أكرر القول بأنى لست أعرف سببا يجعل الفلول من وزراء ومن مسئولين كبار ومن أصحاب الأقلام الحريصة على أن تلبس الحق بالباطل يتغافلون عن الرد على الحديث الصريح عن أن صادرات مصر فيما بعد الثورة قد زادت عما كانت عليه مقارنة بالمدة المقابلة فى العام السابق على الثورة، ومقارنة بالتوقعات الخطية كما نقول فى علوم الإحصاء.

إننا نسمع بالطبع أن هناك أزمات، وأن رصيدنا الأجنبى تآكل، وأن المطالب الفئوية مكلفة لكننا لانسمع أى حديث من الفلول عن الإيجابيات التى تحققت بسبب الثورة وأهمها زيادة الصادرات .. ومعنى هذه الزيادة وحقيقة السبب فيها.

### (٢)

هل يريد القارئ أن يسعد نفسه بأخبار من هذا النوع؟ يكفى أن أضرب له مثلًا بما أوردته

روزاليوسف من أن الفائض التجارى بين مصر ولبنان فى نهاية ٢٠١١ أصبح ٣٦٥ مليون دولار بنسبة زيادة ١٨١٪ وهو الأعلى فى تاريخ العلاقات المصرية اللبنانية.

هل من الممكن أن يتبنى شباب الثورة حملة تبشير وإبهاج يبشرون بها الشعب بما واكب الثورة من نجاحات اقتصادية؟

هل من الممكن أن يتبنى شباب الثورة فكرة أن يشرحوا للناس أن هذه النجاحات لم تواكب الثورة فحسب وإنما كانت نتيجة لها، أم أننا سنظل نشغل شباب الثورة الطاهر المخلص بالاحتجاجات على الظلم الذى يتعرضون له لأنهم قاموا بالثورة؟

## (٣)

على المستويات الفردية فإن كل تاجر حقيقى شريف حر فى أى مكان فى العالم كان ولايزال يريد أن يعبر عن سعادته بنجاح ثورة الحرية فى مصر.

وعلى المستويات الجماعية فإن العالم بدأ يثق فى صادرات مصر من ناحية وبدأ من ناحية أخرى يثق فى أن تعاملاته فى مصر لن تستدعى كثيرًا من الفاقد الكبير والمتضخم الذى كان يذهب تحت المنضدة.

هنا بيت القصيد فإن زيادة حجم الفاقد تحت المنضدة كان هو سبب الرهبة الأول من التعامل مع مصر والاستيراد منها. وعندما بدا فى الأفق ما يشير الى أن الفساد الحكومى المصرى قد انحسر وانحصر فقد بدأ الاطمئنان فى العالم إلى التجارة مع مصر بيعا وشراء.

وهذا هو الفارق بين مناخ الصلاح ومناخ الفساد.

وهو فى رأيى المتواضع يمثل أهم عنصر إيجابى فى الميزان التجارى بين أى دولتين فى أى زمان.

■ ■ ■

## الفصل السابع والعشرون

# حجم النمو فى الواردات الصينية

### (١)

ربما كان المثل البارز على مدى ما حاق بالاقتصاد المصرى فى العقود الستة الماضية هو ذلك المثل المتعلق بالواردات على وجه العموم، ذلك أن الواردات تعبر فى المستوى الأول عن مدى عجز المجتمع عن توفير احتياجاته، سواء فى ذلك الاحتياجات الغذائية، والصناعية، ثم الترفيهية وما شابهها.

وفى مستوى ثان تدل الواردات على مستوى القدرة المالية للوطن القادر على الاستيراد من الخارج بفضل الفائض المتاح فى الدخل القومى فى ناتجه، وفى ميزان مدفوعاته.

وسواء أكان الأمر من المستوى الأول أم من المستوى الثانى، فإن الواردات تترجم فى نهاية الأمر على أنها ادخار سلبى بكل ما يعنيه الادخار السلبى من ضياع لفرصة التنمية القائمة على الادخار.

### (٢)

دعونا من هذا التبسيط المخل لأساسيات علوم الاقتصاد وتأملوا معى تطور حجم الواردات الصينية ما بين ١٩٥٢ و٢٠١١، وبعيدا عن التيه فى أرقام الآلاف والملايين والمليارات فإن الرقم كان ستمائة ألف دولار فى عام ١٩٥٢، وأصبح حوالى ثلاثمائة وثلاثين مليار دولار فى عام ٢٠١١، ومن باب التبسيط لنعتبر أنه ثلاثمائة مليار دولار فقط، ماذا تعنى المقارنة بين

الرقمين؟ تعنى أن رقم وارداتنا من الصين قد تضاعف خمسمائة ألف مرة فى ستين عاما (فى الحقيقة فإنه تضاعف أكثر من ذلك).

- هل يمكن أن نتصور ما يعنيه هذا الرقم؟
- هل زادت قيمة اقتصاد الصين خمسمائة ألف مرة عما زادت به قيمة الاقتصاد المصرى؟
- أم أن الأمر متعلق فقط بالإسراف فى الواردات حتى أصبحنا نستورد كل شىء بما فيه القلم الرصاص، والأستيكة، والبراية، والمسطرة، وهى أول ما يستعمله التلميذ؟
- ولو أن الواردات الصينية كانت مرتفعة الثمن مثل الأوربية لكان الرقم المقارن ضعف هذا الذى نتحدث عنه.

## (٣)

هل نظلم أنفسنا حين نذكر هذا الرقم؟

هل أنا مغرم بالتعذيب والسادية المتوحشة حين أذكره، أم أن الحق ظاهر؟

هل أزيد فأقول إننا سنصل بالتأكيد إلى رقم ٦٠٠ مليار بعد سنوات قليلة، وساعتها نكون قد ضاعفنا رقم الصادرات الصينية مليون مرة فى ٦٥ عاما؟

■ ■ ■

# الباب السادس

# الموازنة والتخطيط

## الفصل الثامن والعشرون

# نريد أعقل موازنة.. لا أكبر موازنة

(١)

أصبح من المعتاد أن تخرج الصحافة عند عرض الموازنة لتصفها بأنها أكبر موازنة فى تاريخ مصر، وكأن إنجازًا قد تحقق بينما واقع الأمور أن المشكلة استمرت لا أكثر ولا أقل، فالأرقام تتضخم وكذلك تتضخم الأسعار، وينشأ عن هذا أن ترتفع أسعار الأراضى والعقارات التى تركها أصحابها للزمن فيما يعرف بالتسقيع وتزداد معاناة أى شاب من الجيل الجديد فى الحصول على «محل» يبدأ فيه نشاطه أو شقة يبدأ فيها حياته...

ويلجأ أفراد الجيل الجديد إلى العمل فى البلاد الخليجية حتى إذا ما قاربت مدخراتهم تحقيق أملهم الأول عادوا فوجدوا الأمل الأول يفر من بين أيديهم ويتطلب عودة لاستكمال رأس المال المطلوب له، وهكذا يتحرك الجنيه أمام اليورو من ربع يورو إلى أقل من ثمن يورو على مدى هذه السنوات العشر من دون حرب ولا زلزال ولا بركان.

(٢)

هل يمكن أن نطلب من وزير المالية ورئيس الوزراء أن يحولا الموازنة من أكبر موازنة إلى أعقل موازنة بأن يمارسا الشجاعة الوطنية المطلوبة ويشطبا من هذه الموازنة كل الأموال المخصصة للإنفاق السفيه؟

نبدأ بالنقاط الحساسة جدًا لنتأمل فى المشكلات التى صنعها النظام السابق لنفسه، ولنتأمل

بأسى فى حرص النظام الجديد متمثلا فى رئيس الوزراء ووزير المالية فى الإبقاء على هذه المشكلات «اللذيذة» على حد فهم السياسيين عديمى الإرادة.

أول هذه النقاط الحساسة: «دعم الطاقة» وأنا أفهم وأقدر مدى الحاجة إلى دعم السولار ودعم الكيروسين ودعم أنبوبة البوتاجاز ومضاعفة هذا الدعم من حيث حجمه حتى يمكن له أن يقضى نهائيا على الاختناقات فى هذه السلع وما يترتب على هذه الاختناقات من أزمات اجتماعية وسياسية ومعنوية لا يصح أن توجد فى عهد حكومة جاء بها الشعب..

لكننى مع هذا الإيمان الأكيد والعميق لا أفهم أن توجه الحكومة الدعم إلى البنزين ٩٥ الذى لا تستعمله إلا السيارة الفاخرة أو الفاجرة من قبيل تلك السيارات التى استولى عليها وزير المالية السابق جهارا نهارا وعنوة واقتدارًا وخصصها لأبنائه وحراسهم ومحاسيبه وأذنابه..

لست أفهم ما هى الحكمة التى تجعل عصام شرف وسمير رضوان حريصين كل الحرص على إبقاء هذا الدعم وإيهامنا بضرورته وبخطورة الاقتراب منه.

## (٣)

وربما كان من الطبيعى أن تتجاوز الحديث عن السطح الظاهر إلى الحديث عن الجوهر العميق ونسأل أنفسنا: لماذا ندفع فى دعم الطاقة (وليس فيها نفسها كل هذا الدعم الذى يفوق مخصصات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والتأمينات والإسكان.. إلخ) لماذا يحدث هذا السفه بينما نحن دولة بترولية منتجة للبترول وللغاز ولغيرهما؟

الإجابة أبسط من أن تحتاج إلى تشبيك اليدين على نحو ما فعل رئيس الوزراء السابق أحمد شفيق وهو يتحدث عن بقاء سامح سمير فهمى وزيرًا للبترول، فالقضية لا تتعلق بسعر الطاقة ولا بتكلفة الطاقة وإنما تتعلق بالسفه الذى مارس به وزير البترول الأسبق تحكمه فى هذا الملف.

## (٤)

إن دعم الطاقة الذى تتحدث عنه الحكومة لا يذهب للطاقة فى واقع الأمر.

- وإنما هو يذهب إلى إنشاء النوادى الرياضة التى يمنح وزير البترول عضويتها لمن يشاء ممن يريد رضاءهم.
- ويذهب إلى إنشاء الفرق الرياضة وشراء اللاعبين الذين يعجب بهم ابن الوزير أو ابن رئيس أو زوج ابنة هذا أو ذاك.
- ويذهب إلى أجور خيالية يتقاضاها أناس لايعلمون لكنهم يحملون ألقاب «المستشار» بلا استشارة ويحرص الوزير على إرضاء ذوى النفوذ فى أشخاص هؤلاء..
- ويذهب هذا الدعم إلى الإنفاق على سفه الوزير فى المأكل والملبس والمحفل والمناسبات والسفريات والمجاملات والإعلانات والبرلمانات والانتخابات...إلخ.
- وأخيرًا جدًّا يذهب بعض هذا الدعم إلى الإنفاق على توظيف عدد محدود من ذوى الحظوة من الشباب فى قطاع البترول حيث الأجور عالية وحيث لكل وزير عدد محدد يعينه له الوزير وكذلك لكل نائب ولكل رئيس تحرير ولكل عضو فى الرقابة المالية والإدارية والأمنية والمعنوية وما إلى هذا من الرقابات.

## (٥)

كان من الطبيعى إذًا أن يسمى وزير البترول الأسبق نفسه «قاهر البطالة» بينما هو «قاهر الموازنة»، وكان من الطبيعى إذًا أن يكون كل شىء مقلوبًا فى مصر فتصبح وزارة البترول أغنى الوزارات لا بما تدره من دخل وإنما بما تستحوذ عليه من دعم، أى بما تأخذه من الموازنة، لا ما تعطيه ..

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



## الفصل التاسع والعشرون

# شكرًا للمجلس العسكرى أن أعاد الموازنة

### (١)

شكرًا للمجلس العسكرى الذى أعاد، مرة بعد أخرى، مشروع الموازنة لمجلس الوزراء كى يعيد النظر فى الاستسهال الذى كان كفيلا بأن يقود إلى خراب مالطة واليونان.. والمجموعة الأوربية كلها.

### (٢)

شكرًا للمجلس العسكرى الذى نبه الجميع إلى أنه يقدر الأمور متحسبا للمستقبل ومستفيدًا من تجارب الماضى.

### (٣)

شكرًا للمجلس العسكرى الذى لم يشأ أن يواصل سياسة التهريج فيما يخص موازنة البلد وسعر صرف الجنيه والدين الخارجى والدين الداخلى والتمويل بالعجز ورفع معدلات التضخم، ورفع الأسعار الجنونى القافز.

## (٤)

شكرًا للمجلس العسكرى الذى قام بما لم يقم به البرلمان الماضى على مدى ثلاثين عاما كان يمرر فيها الموازنة على نحو ما تجىء إليه من وزارة المالية ومن لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب وهى اللجنة التى وقعت أسيرة حبيسة فى يد أمين التنظيم والاحتكار فى الحزب الوطنى فأحالها إلى شىء آخر غير الخطة وغير الموازنة وأساء إلى تاريخ أمة عرفت الاستثمار ومعنى الادخار ومعنى تدبير النفقات قبل العالم كله.

## (٥)

شكرًا للمجلس العسكرى أن استمع إلى آراء المخلصين فى الإذاعة والتليفزيون وقرأ ما كتبناه فى الصحف وعلى الشبكة (النت) واستوعب ما بين السطور، واتخذ قراره الحكيم فى الوقت المناسب.

## (٦)

شكرًا للمجلس العسكرى الذى لم يرهبه عنصر الزمن ولم يلتمس لنفسه العذر بالإشارة إلى قرب بدء السنة المالية الجديدة، ولم يجعل من هذا العنصر ورقة ضغط عليه كى يمرر هذا العبث الذى قدمه مجلس وزراء عجيب يكتفى بحضور الاحتفالات والاجتماعات والهروب من المشكلات والمواجهات ويلجأ إلى أسوإ البدائل فيما يخص مستقبل الوطن.

## (٧)

شكرًا للمجلس العسكرى الذى ضرب المثل فى تحمل المسئولية المالية والاقتصادية ومواجهة الواقع المهترئ مواجهة لا تقل فائدتها عن مواجهة تدهور الأوضاع السياسية فى ثورة ٢٥ يناير.

## (٨)

شكرًا للمجلس العسكرى الذى جعل المراجعة وإعادة التقييم وإعادة التخطيط وتعديل الخطط والموازنات أمرًا واقعا بعد أن كان مثل هذا التفكير حلما من الأحلام غير القابلة للتحقيق حتى قيل فى بعض جلسات البرلمان: إن الموازنة تعد كى تقر كما هى.

## (٩)

لقد كان من يمن طالع سلسلة مقالات هذا العمود أن أولها كان «أعقل موازنة لا أكبر موازنة» وإنى لأعترف فى صدق أن مثل هذا المقال ما كان لينشر لولا تحمس رئيس تحرير الدستور الأستاذ محمد البرغوثى للفكرة وإدراكه لروح القوات المسلحة القادرة على الإصلاح والتصويب.

■ ■ ■

## الفصل الثلاثون

# الأرقام المتقاربة وسلامة الإجراءات

### (١)

عرف عنى تكرارى للقول بأن الإجراءات السليمة تنتج أرقاما متقاربة جدًّا، بل إن تقاربها يكاد يصل إلى التطابق.

كنت أضرب المثل بأرقام التحليلات الطبية فى المعامل المحترمة الملتزمة بالقواعد الفنية، وكيف أن هذه الأرقام تكاد تتطابق، ونحن كثيرا ما نحتاج لتعدد هذه الأرقام حين نكون فى مواجهة وضع مرضى يستدعى قرارا موحيا حاسما، ولا تسمح لنا ضمائرنا بالاعتماد على نتائج معمل واحد مهما كانت ثقتنا فيه، وعندئذ نبعث بالعينة إلى ثلاثة معامل وتأتى الأرقام شبه متطابقة، مما يدفعنا إلى اليقين، وإلى اتخاذ القرار الطبى الحاسم باطمئنان.

فى مقابل هذا تكشف المعامل الفاسدة عن نفسها حين تعطيك أرقاما متباعدة عن الحقيقة، وإذا أردت أن تختبر فساد معمل ما فأعطه عينة سبق لك تحليلها فى معامل منضبطة، وستجد أن فساد المعمل يعبر عن نفسه فى أرقامه البعيدة عن الواقع.

### (٢)

وقد كنت ألجأ إلى هذا الأسلوب نفسه فى اختبار مراجعى اللغة فأعطيهم نصا أعرف مواضع الخطأ المتعمد فيه، وأطلب إليهم مراجعة ملزمة كاملة فى نصف يوم ثم أبحث عما وجدوه وعما فشلوا فيه.

فى مقابل هذا كان نظرائى يمتحنونهم فى قواعد اللغة، وكأن معرفة القاعدة تضمن دقة التصحيح تلقائيا.

فى الاقتصاد والتجارة والسوق يدلنا هذا التفكير على طبيعة سلوك المؤسسة أو الإجراءات: هل هو الصلاح أم الفساد؟

(٣)

أضرب لك مثلا واحدا معبرا حدث منذ أيام قليلة بعد أن استقامت الأوضاع.. طلبت هيئة السلع التموينية أرزا من خلال مناقصة علنية وتقدم ٢٤ موردا، وكانت النتيجة أن تراوح سعر الطن بين ٤٤٣٠ و٤٤٩٩ جنيها، الرقمان والفارق الضئيل بينهما يدلان على مدى ما تتيحه الثورة والشفافية والالتزام من أمانة وشرف وإنجاز، ما عدا ذلك الأسلوب ليس إلا فسادا فى فساد..

فاللهم لا تعدنا إلى عهود الفساد.

■ ■ ■

## الفصل الواحد والثلاثون

# إشراك الشعب فى التخطيط للتنمية

## (١)

على مدى ثلاثين عاما كنت ـ ولا أزال ـ أحاول محاولات جادة ومكثفة من أجل أن تلتفت الجماهير فى مستوياتها المختلفة إلى دورها الغائب فى صياغة توجهات التنمية وخططها.

كنت ـ ولا أزال ـ أرى أن هذا الاهتمام وحده هو الكفيل بإيجاد نوع راق من المشاركة السياسية الكفيلة بسعادة الجماهير من ناحية، وبديمقراطية القرار من الناحية الأخرى.

كنت أرى أن مثل هذا الهدف النبيل لن يتحقق بين يوم وليلة، وأن هذا الهدف النبيل لا يمكن أن يتحقق على سبيل المجاز، ولا الرمز، ولا المظهرية، وإنما هو يتطلب أن تنمو فى الحس الجمعى، والعقل الجمعى، القدرة على الاختيار بين البدائل المختلفة.

## (٢)

كنت أصور الأمر على نحو أن تجد الجماهير نفسها مطالبة بأن تختار الأنسب لها بين إنشاء مدرسة جديدة، أو رصف الطريق المؤدى إلى مدخل القرية، وأن تفهم هذه الجماهير أن البدء فى المشروعين فى وقت واحد لن يمكن من أن يتم إنجاز أى منهما، وأن توازن الجماهير بين حاجة أولادهم إلى هذا وذاك، وبين العائد الاقتصادى لهذا وذاك، وأن تحاول الجماهير نفسها أن تستبقى محاولة لتحسين الطريق غير الممهد (بدلا من رصفه) إذا أرادت بناء المدرسة حتى إذا تم هذا على حساب تأجيل بناء سور المدرسة مثلا إلى عام تال.

كنت أرى أن يكون للجامعات الحق من خلال مجالسها فى تحديد أوجه صرف الموازنة المخصصة للاستشارات بحيث تعمل الجامعة على رسم خططها للمستقبل القريب من خلال تصور كامل، وتمويل كامل للخطط المتاحة، بدلا من الشروع فى مشروعات كثيرة ومتعددة تخضع لرؤية صاحب القرار فى وقت معين، دون أن تتكامل مع الاحتياجات البحثية والمعرفية والتنموية الخاصة بالكليات المختلفة.

## (٣)

كنت أرى قبل هذا أن نحدد على مستوى مصر كلها مدى حاجتنا إلى الإنفاق فى مجال من المجالات بينما نحن نحتاج إنفاقات فى مجال آخر يضمن لنا أن نكسب المجالين معا.

ويتحقق هذا من قبيل رفع كفاءة الطرق والمواصلات التى تضمن تيسير السياحة وزيادة معدلاتها وعائداتها، وهو ما لا يتحقق من مجرد الإنفاق الساذج على الدعاية لبلادنا فى تليفزيونات عالمية هى أول من يعلم أن بلادنا لا تحتاج دعاية للسياحة، وإنما تحتاج رعاية للسياحة.

■ ■ ■

## الفصل الثانى والثلاثون

# التخطيط بين الفكر والمؤشرات

### (١)

يرتبط التخطيط فى أذهان المثقفين عامة بالرؤية التى تستشرف المستقبل، وتضع حساباته بناء على توقعات وخيال، لكن التخطيط عند الاقتصاديين يرتبط بمؤشرات رقمية، واختيارات محددة من بين الاختيارات العددية المتاحة فى البرامج الاقتصادية، وقد ارتبط التخطيط فى مصر بهذا الفكر الشائع عند الاقتصاديين، على الرغم من أنه ومن باب الإنصاف كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد حاولت اللجوء إلى الخيال من خلال دعوة المفكرين والمثقفين إلى المشاركة.

ولعل هذا المعنى الحقيقى يتضح لنا من خلال هذه الفقرة التى وردت فى حديث جميل للأستاذ فتحى غانم نشر فى مجلة العربى فى يناير ١٩٩٨، وهو يتحدث عن مشاركاته هو شخصيا فى إثارة الاهتمام بالتخطيط.

### (٢)

من الواضح أن عبد اللطيف البغدادى كان يحبذ «الفكرة» المرتبطة بضرورة وجود التخطيط فحسب، ولم يكن يقصد بتحبيذه ولا بقيادته لسياسة الدولة فى هذا الصدد الانتصار لسياسة التخطيط المركزى أو غيره من السياسات التأشيرية (بالشين).

يقول فتحى غانم.

«... حدث فى الخمسينيات والثورة تناقش قضية التنمية الاقتصادية وتخوض معركة

الاستقلال مع الإنجليز أن ظهرت اتجاهات تنادى بالتخطيط، وكان عبد اللطيف البغدادى هو وزير التخطيط مما قد نفهم منه أن هناك أفكارا مدروسة للتخطيط تقوم على فلسفة اجتماعية واقتصادية معينة».

«وحاولت أن أفهم ما هو المقصود «بالخطة» وكنت أكتب مقالات أشرح فيها الأفكار والكلمات السياسية التى يتداولها الساسة والمثقفون فيما بينهم، وقرأت عن تجارب فى التخطيط فى فرنسا وهولندا والاتحاد السوفيتى، فلاحظت أن كل مجتمع يتبنى التخطيط بفلسفة معينة ولتحقيق أهداف معينة، هولندا ضد الشيوعية وتتبنى التخطيط بفكر رأسمالى، والسوفيت ضد الرأسمالية ويتبنون التخطيط بفكر ماركسى، وفرنسا تتبع نظاما للتخطيط تجمع فيه بين الاشتراكية والديمقراطية والسوق الحرة».

«وسألت نفسى: ما هى فلسفة التخطيط وقد بدأوا يتحدثون عنها فى مصر؟ كان السؤال هو محاولة للتفكير، وبحثت عن دراسات أو مذكرات تفسيرية تشرح ما هو التخطيط بالمفهوم المصرى فلم أعثر على شىء».

## (٢)

ثم يتحدث فتحى غانم عن المقال الذى كتبه.

«عندئذ كتبت مقالا افتتاحيا فى مجلة روز اليوسف قلت فيه: إننا لجأنا إلى التخطيط تحت شعار «الضرورة»».

«هناك أزمة فى تمويل المشروعات، وأزمة فى الخدمات، وأزمة فى الإدارة، وصيحات تطالب بضرورة معالجة هذه الأزمات، لذلك نستطيع أن نقول: إن حديثنا عن التخطيط هو حديث «ضرورة»».

«إنه مطالبة بأن تتدخل الدولة لتعالج أزمة دون أن ترتبط بنظرية أو فلسفة، والشىء الوحيد الذى أفهمه ويبرر تبنى أسلوب التخطيط هو نظرية « الضرورة»».

«وكانت المفاجأة المذهلة أن يتصل بى وكيل وزارة التخطيط وهو الخبير العالمى الدكتور

حلمى عبد الرحمن، وتقابلنا وسألنى أن أنضم إلى لجنة يفكرون فى تشكيلها لدراسة شئون التخطيط، واعتذرت لأنى غير مختص بالأمر، لكنى عرفت أن هناك «مجاعة أفكار»، والجميع مشغولون بالأشخاص والمناصب واللجان، كما عرفت أن كبار الخبراء لا يفكرون ولا يريدون الاستقلال برأى وأنهم حرصا على تأمين أنفسهم من مغامرة التفكير يكتفون بتشخيص الأزمة وتوضيح أبعادها بدقة لكنهم لايتدخلون برأى فى العلاج فى انتظار ما يراه القائد، خشية أن يقول أحدهم رأيا فيرى القائد رأيا آخر فتكون نهاية صاحب الرأى المرفوض».

■ ■ ■

## الفصل الثالث والثلاثون

# الوحدة والغلاء

## (١)

من دروس التاريخ الجانبية أن الناس يختلفون فى حكمهم على بعض القرارات التاريخية بحكم ثقافتهم حتى تتفاوت أحكامهم، بل تتعارض، وأن بعض أحكام الجماهير على الحدث التاريخى تأتى فى إطار لا علاقة له بالتاريخ، وإن كانت لها علاقة بالملابسات التاريخية.

وليس أدل على هذا مما نرويه من عقيدة المصريين عن أن أول سبب من أسباب الغلاء فى مصر فى عهد الاشتراكية! هو الوحدة المصرية ـ السورية، والسبب أنه كان من آثار هذه الوحدة أن تم الأخذ بالنظام المترى فى المقاييس، أى الكيلو والمتر.. إلخ، وهو نظام عشرى جميل كان مطبقا فى سوريا بحكم الاحتلال الفرنسى، وقد سعد بهذا القرار العلماء والمثقفون والدارسون الذين يستريحون إلى هذا النظام.

## (٢)

أما الشعب المصرى فقد كانت له وجهة نظر أخرى كان سببها طريفا، فقد كان من نتائج تطبيق النظام المترى فى مصر التحول من الأقة (النظام الإنجليزى) إلى الكيلو (النظام الفرنسى).

ونحن نعرف من جداول التحويلات أن الأقة الإنجليزية تساوى فى المقاييس الفرنسية كيلو وربع الكيلو.

لكن التجار فى مصر (وكان منهم الحكومة نفسها) انتهزوا الفرصة وجعلوا سعر كيلو اللحم هو نفس السعر الذى كانوا يبيعون به الأقة.

وهكذا ارتفعت الأسعار ٢٥٪ مرة واحدة، ولهذا يقول من لايزال على قيد الحياة من جيل آبائنا الذين حضروا إعلان الوحدة: إنها كانت بداية الغلاء الذى تزايد فى مصر منذ بداية الستينيات.

ويميل بعضهم إلى بعض الإنصاف فيقول: إن «الكيلو» وليس «الوحدة السورية» هو سبب الغلاء، فإذا ناقشناه فى أن هذا كان حدثا واحدا حدث مرة وانتهى الأمر، رد عليك بقوله: لقد كانت الأقة تزداد ١٠ جنيهات فلا يصل ما يخص الجرام من زيادة الأسعار إلا إلى ثمانية فى العشرة من القرش، أما مع الحساب بالكيلو فإن ما يخص الجرام من زيادة الأسعار يصبح قرشا كاملا.

وهكذا ظلت «الوحدة السورية» بمثابة المسئول الأول عن الغلاء فى مصر حتى الآن.

■ ■ ■

## الفصل الرابع والثلاثون

# الأردب

## (١)

تعودت الحكومة أن تتحدث بشفرات موروثة لتبعد الجماهير عن مناقشة قضايا التنمية فضلا على فهمها، ومن أطرف هذه الشفرات أن تلجأ الحكومة إلى المقاييس القديمة أو الخاصة وكأن قضايا التنمية لوغاريتمات، ومن هذه المقاييس المليون وحدة حرارية والبرميل... إلخ.

فإذا جاء الحديث عن توريد المحاصيل قفز الأردب ليكون فى عناوين الصفحة الأولى إذ لاتزال أدبيات وزارة الزراعة، (أى نصوصها المكتوبة حتى إذا لم تكن بلغة أدبية) تتحدث بلغة الفلاح المصرى القديم، فهى عند الحديث عن إنتاجية الفدان لا تتحدث بالطن ولا بالكيلو، وإنما تتحدث بالأردب.

ومع أن التحويل من هذا إلى ذاك سهل جدا على الأجهزة الحاسبة التى فى أيدى الناس جميعا، فإن الإرادة السياسية (كما يقولون) لم تقرر بعد العدول عن الحديث بالأردب إلى الحديث بالطن.

## (٢)

يقول بعض الخبثاء: إن قبول الحكومة لهذه الازدواجية يحقق لها فائدة قصوى، فهى تجعل المستمع أو المتلقى يتوه بين الأرقام ولا يكاد يعرف شيئا عن مدلول الحديث الذى يدور أمامه.

خذ على سبيل المثال سعر أردب القمح حيث تعلن الحكومة الآن أنها سترفع سعر شرائه من الفلاح من ٢٧٠ جنيها إلى ٣٥٠ جنيها، يكاد المستمع العابر يفهم من مقارنة الرقم أن السعر قد

زاد ٣٠٪، وهى نسبة ليست كبيرة إذا ما قورنت بالتضخم فى الداخل، وارتفاع أسعار القمح فى الخارج، لكن تحليل هذا الرقم يحتاج قدرا آخر من الحسابات التقريبية.

## (٣)

إذا قلت لك إن الأردب = ١٥٠ كيلوجراما، فمعنى هذا أن الطن يساوى ستة أرادب وسبعة أعشار الأردب، ومعنى هذا أن سعر الطن ينبغى أن يكون سعر الأردب مضروبا فى هذا المعدل، أى فى ٦,٧، ومعنى هذا أن الحكومة ستشترى طن القمح من الفلاح بما يوازى ٢٣٤٥ جنيها، أو ما يوازى ٤٠٠ دولار للطن.

لايزال هذا الرقم أقل من سعر توريد المستورد وما يضاف إليه من تكاليف النقل.

أكتفى بهذا القدر حتى لا أكرر عليك ألاعيب حكومتنا فى حديثها عن الأردب والفدان والطن والجنيه والدولار.

■ ■ ■

# الباب السابع

# الحوكمة والاستقامة والفساد

## الفصل الخامس والثلاثون

# الاستقامة أول مقومات الوزير الناجح

### (١)

من حسن الحظ لتاريخنا المعاصر أن المؤرخ العظيم عبد الرحمن الرافعى تولى الوزارة لفترة قصيرة، و يذكر الرافعى أنه لم يكن قد عمل موظفا قبل توليه الوزارة، ومع هذا فإنه لم يعان أى صعوبة فى فهم وإدارة شئون الوزارة التى أسندت إليه، وهو يفسر نجاحه بسبب بسيط ووجيه وهو الاستقامة.

ويفيض المؤرخ العظيم عبد الرحمن الرافعى فى تأكيد هذا المعنى حتى يجعله أساس الإصلاح كله، وإن كان هذا لا يمنع الرافعى من أن يشير إلى عوامل أخرى مهمة كالغيرة على العمل، والرقابة على الموظفين، والدأب على الدراسة، والبحث، والقدرة على الثواب والعقاب، هذا بالإضافة إلى عامل مساعد كان متوافرا فى ذلك الوقت، وهو ارتفاع مستوى كفاءة الموظفين المصريين فى الوزارات المختلفة.

وهو يروى تجربته بتواضع ويقول:

«توليت بدخولى الوزارة أول منصب حكومى فى حياتى، وكان بعض الناس يظنون أنى لعدم خبرتى بالروتين الحكومى سأرتبك أو أعجز عن الاضطلاع بأعباء وزارة هى فى ذاتها من أعقد الوزارات ومن أكثرها مسئوليات (وزارة التموين)، لكنى والحمد لله وجدت فى الأسبوع

الأول من توليتى شئونها أنى أفهمها وأديرها إدارة خبرة ودراية، وأن الاستقامة فى إدارة شئون أى وزارة مع الكفاءة حتى المتوسطة هى الكفيلة بإصلاح الأداة الحكومية، وجعلها أقرب إلى تحقيق مرافق البلاد ومصالح الجمهور».

«أيقنت فى الأشهر التى قضيتها بالوزارة أن استقامة الوزير هى أساس الإصلاح، فالوزير المستقيم يشيع روح الاستقامة فى نفوس موظفيه كبارا وصغارا، ومن السهل على الوزير المستقيم - حتى إذا لم يكن فنيا - أن يستعين بآراء الفنيين فى الوزارة».

«وإنى أعتقد أن المستوى الفنى لموظفى الوزارات عندنا هو مستوى حسن وممتاز ويمكن الاعتماد عليهم فى النهوض بمرافق البلاد.

لكن على الوزير أن يكون - إلى جانب استقامته - غيورا على العمل، رقيبا على الموظفين، يكافئ المحسن الأمين، ويجازى المسىء والمقصر منهم، وأن يكون دؤوبا على الدرس والبحث وعلى جانب من الذكاء، ويكفى أن يكون متوسط الفهم، وبذلك كله يفهم شئون وزارته ويديرها بنجاح وتوفيق».

«بعد أن توليت الوزارة بعدة أيام ولمناسبة ذهابى إلى دار الوزارة بالقاهرة جمعت رؤساء المراقبات والإدارات وبعض كبار موظفى الوزارة وألقيت فيهم كلمة كانت وحى اللحظة، قلت لهم فيما قلت: «لقد دخلت الوزارة لأول مرة وأنا لا أملك إلا سمعتى وماضىّ الطويل، وقد جعلت سمعتى وتاريخى وديعة فى أيديكم، فأنتظر منكم أن تحافظوا على هذه الوديعة»، فكان لهذه الكلمة العابرة أثر عميق فى نفوسهم، ولاحظت هذا الأثر باديا على وجوههم».

■ ■ ■

## الفصل السادس والثلاثون

# الفساد المالى مستمر

### (١)

لا أقصد بالفساد المالى استمرار نهب أموال الشعب، ولا استمرار نهب أموال البنوك، ولا استمرار نهب أموال الحكومة.. كل هذا اسمه «نهب وسرقة».

لكن الفساد المالى يرتبط بمعنى أعمق من هذا، وهو السياسات التى تؤدى إلى النهب، وتجعل النهب يبدو وكأنه أمر عادى، ولا يقف الأمر على السياسات فحسب، ولكنه يمتد ليشمل استمرار السياسات الفاسدة تحت دعوى أنها سياسات سابقة، وأنها تحتاج برلمانا لتعديلها.

ومن هذا المنطلق يدافع وزير المالية وغيره من الوزراء، بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء، عن استمرار الأوضاع الفاسدة، وكأننا لم تحدث ثورة.

### (٢)

عندى أربعة أمثلة بارزة تدل على تورط الحكومة الحالية فى الفساد المالى:

- حتى هذه اللحظة تأبى الحكومة، ووزارة الزراعة بالذات، أن تصلح ما أفسدته الوزارة فى الفترة الماضية فيما يتعلق بتوزيع الأراضى، وباستغلال المياه الجوفية فى المنتجعات، وملاعب الجولف.. إلخ، حتى هذه اللحظة لم نسمع عن عودة فدان واحد، أو تنفيذ حكم.

- حتى هذه اللحظة لم يتوقف النزيف فى مجالس إدارات الصناديق الخاصة التى تصرف ملايين إضافية لكبار الدولة، وليس أدل على هذا مما نشرته «التحرير» عن مكافآت تصرف من عائد الاتصالات تصل إلى مبالغ وهمية يتقاضاها أشخاص كثيرون بعضهم يستحق أن يكون فى السجن منذ قامت الثورة بل قبل قيامها.
- حتى هذه اللحظة فإن وزراء حكومة شرف استطاعوا أن يرتبوا أوضاع أقاربهم المتهمين بالفساد، والذين يعرف القاصى والدانى علاقتهم بالفساد، وثمة حديث عن صفقات كثيرة فى هذا المجال، فهذا استطاع أن يحمى موكله، وهذا استطاع أن ينجى زوج ابنته من قائمة الممنوعين من السفر، وهذا تمكن من أن يؤجل محاكمة قريب له فى القضايا الكبرى، وهذا يحمى صديقه.. إلخ.
- حتى هذه اللحظة فإن عصام شرف نفسه لم يشأ أن يرد على اتهامات صريحة وجهت إلى ذمته هو شخصيا ونشرت على صفحات صحف كثيرة، بعضها ذائع الصيت مثل «صوت الأمة»، وبعضها يتمتع بتوزيع كبير مثل «صوت الملايين»، و«الموجز» وغيرهما.

## (٣)

ومن العجيب أن الرد لن يكلف المتحدث الإعلامى أو الرسمى إلا نصف ساعة، لكنه يوفرها لنفسه، شأنه فى هذا شأن كل مساعدى عصام شرف الذين يعملون لمصلحة أنفسهم قبل أن يعملوا لمصلحة مصر، أو حتى لمصلحة عصام شرف.

وهكذا فإن الفساد المالى مستمر إلى أن توقفه مليونية جديدة.

■ ■ ■

## الفصل السابع والثلاثون

# دور سفاراتنا فى الخارج فى استرداد الأموال

### (١)

سأل أحد أبناء الشعب قريبا له من الذين يعملون فى السلك الدبلوماسى فى إحدى العواصم التى تردد اسمها فى قضايا النهب، وتهريب المنهوبات عن الدور الذى يمكن للسفارة أن تقوم به.

وبعد جدال طويل قال صاحبنا: إن السفارة تتبع وزارة الخارجية، ولا تتبع وزارة العدل!!

وفى الواقع فإن هذه الإجابة المختصرة تعطينا فكرة عن الموضوع.

فالعقلية السائدة فى هذا القطاع من قطاعات الدولة أنه معنى بالمجاملات الشكلية، وخدمة كبار رجال الدولة حين يذهبون إلى الخارج.

- أما أن تكون لهم عناية بالأموال المنهوبة، فإن هذا يعتبر فى نظرهم قياما بواجب وزارة العدل.
- وأما العناية بالمصريين المعدمين فتلك مهمة وزارة القوى العاملة.
- وأما العناية بصورة مصر فتلك مهمة وزارة الإعلام، أو وزارة الثقافة.. وهكذا.

### (٢)

وربما تسألنى عن جدوى امتحانات الخارجية التى تشغل بالها بالاقتصاد والسياسة، واللغة

والحضارة إذا لم تفد الدولة من وجود هذه الشخصيات الدبلوماسية فى أداء مهمة استعادة الأموال.

والإجابة جاهزة: إن كل هؤلاء وطنيون يرحبون بأى مهمة،

لكن نظام الخارجية لم يضع فى اعتباره مثل هذه المهمة ولا غيرها من المهام الطارئة.

وتسأل عن مدى الإفادة من أن يدرس هؤلاء ما ينبغى علينا أن نقوم به، فيقال لك: إن هذا يتبع القانون الدولى، وإن للقانون الدولى أساتذة.

■ ■ ■

## الفصل الثامن والثلاثون

# الصناديق الخاصة فى الجامعات نموذجًا

### (١)

كنت كثيرا ما أسخر من وجود الصناديق الخاصة متسائلا: هل هى جامعة خاصة أم عامة؟ وكيف يكون فى العامة صندوق أو صناديق خاصة؟ لكن المستفيدين من هذه الصناديق فى كل مكان كانوا ولا يزالون يسخرون بشدة من سذاجتى حين أعتبر أن الحصول على مال من هذه الصناديق لا يدخل تحت باب الحلال، وإنما تحت باب الحرام، ومن العجيب أن الأمور قد سارت فى بعض هذه الصناديق إلى حدود أن أموالها أصبحت نموذجا للسحت الحرام.

فما هى جدوى أن نقدم خدمة لجماهير فقيرة فى مقابل رسم أو ثمن؟

وما هى جدوى تجميع هذه المبالغ فى صندوق وتوزيعها حسب أهمية أصحاب المناصب الكبرى فى الجامعة والكليات؟

### (٢)

يرد علىّ الذين عاشوا طويلا فى هذا الوهم، وفى هذا المناخ الفاسد المفسد، الرابح المربح بأقوال معروفة فى مثل هذه الحالات.

- من قبيل: إن هذه الخدمات تقدم فى الجامعة بسعر أقل من سعرها فى خارج الجامعة.
- ومن قبيل قولهم: إن الرسوم هى التى ستجمع لشراء جهاز جديد عندما ينتهى عمر

الجهاز الحالى، ومن الموسف أن هذه الأجهزة الجديدة لا تشترى من حصيلة الصناديق، وإنما من موازنة الدولة رأسا.

- ويقول آخرون: إن هذه الرسوم هى آلية من آليات الحد، لأن الجماهير التى تعرف أن تكلفة الفحص بهذا الجهاز تصل إلى ٥٠٠ جنيه ستفكر فى مدى الحاجة إلى الفحص قبل أن تقف فى طابور الفحص المجانى، وكأن الجماهير أطفال تستمتع (مثلا) بدخول جهاز الأشعة المقطعية أو الرنين المغناطيسى المزعج الذى يدور حول المريض بضوضاء شديدة وكأن المريض فى تابوت الموتى.
- و يقول آخرون: إن هذه الصناديق هى التى ستوفر مكافآت الأطباء أو الأساتذة العاملين على هذه الأجهزة فى ظل ضعف المرتبات، وهو كلام مردود عليه ببساطة شديدة لو أن هياكل الأجور قد تم إصلاحها، ومن المدهش أن إصلاح هياكل الأجور لا يكلف المجتمع (وأنا أقول المجتمع ولا أقول الدولة) إلا أقل من ربع ما تكلفه هذه الآليات المسماة «الصناديق الخاصة».

## (٣)

أعرف أن حديثى فى مثل هذه النقطة يمثل عزفا منفردا، وصوتا خارجا فى ظل سيمفونية التجاوزات التى تظن نفسها قد تقننت مع الزمن، وترسخت بحيث أصبح من المستحيل أن تعود إلى التحلل أو التفكك، وبحيث أصبح العود إلى جوهر الحق أبعد من الخيال، وبحيث أصبحت الحقيقة نفسها ضربا من ضروب المعجزات والأشياء التى لا وجود لها على أرض الواقع.

أعرف هذا لكنى أعرف أيضا أن العودة إلى الطبيعة تمثل العلاج الأنجع بعد كل ما حققته البشرية من تقدم، وأن العودة إلى الطبيعة فى الإدارة أو السياسة أسهل بكثير من التمادى فى الباطل، والدفاع عنه، كما أن هذه العودة إلى الطبيعة أخف تكلفة.

أؤمن بالله، ويدفعنى إيمانى بالله أن أؤمن بالحق وبالإنسان، وبأن للأوضاع الشاذة نهاية أقرب بكثير من هذا التصور المريض لاستمرار الخطإ على نحو ما تكرس وترسخ.

# الباب الثامن

# التملك والانتفاع والوقف

## الفصل التاسع والثلاثون

# حق التملك وحق الانتفاع

### (١)

يدلنا التاريخ على أن قانونا واحدا يمكن له أن يقود أمة بأكملها إلى التأخر، ويحرمها من التقدم، ومن التنمية الحقيقية.

وقد يكون هذا القانون قانونا فرعيا جدا، وإجرائيا جدا، لكن أثره يقود إلى تدمير حياة أجيال متتالية دون أن تدرى هذه الأجيال.

وهنا يبرز دور الدولة اليقظة التى تستطيع تشخيص أسباب التأخر وتعالجها فى أسرع ما يمكن، وأحكم ما يمكن، وفى إطار القانون أيضا.

ليس أدل على هذه الفكرة من أن البنوك المصرية لا تسمح بالقروض إلا بضمان ملكية الأرض، باعتبار أن هذه الأرض المتملكة أصل يمكن تعويض القرض به.

ولا تعترف هذه البنوك بحق الانتفاع الذى قد يحصل عليه صاحب المشروع لمدة ٩٩ عاما مثلا، والسبب فى هذا أن قانون الشهر العقارى لا يسمح بتسجيل حق الانتفاع لأنه ليس حق ملكية.

### (٢)

ظاهر الكلام منطقى، بل إنه يبدو وكأنه الحق لشعب يؤمن بالأرض وبملكيتها، لكن الجانب الآخر من القضية يتمثل فى أن الدولة إذا أرادت تشجيع مستمر فلابد لها من أن تبيع

له وتملك لأن مجرد حق الانتفاع لن يفيده فى الاقتراض من البنوك، فإذا باعت الدولة وتملك المستثمر أصبح مالكا يفعل فى الأرض الشاسعة ما يشاء بعيدا عن هدف الاستثمار أو التنمية أو التصنيع أو الاستصلاح، بل إنه يتخذ من هذا الملك أداة للاستيلاء (السيئ) على أموال البنوك، فيضيف جريمة إلى جريمة، وتتضاعف الجرائم على نحو ما رأينا.

## (٣)

هل وقفت الدول المتقدمة عند هذا المرض بدون علاج؟ بالطبع لا، والحلول متعددة:

- ففى فرنسا يقوم الشهر العقارى بتسجيل «حق» الانتفاع، كما يقوم بتسجيل «حق» التمليك تماما بتمام، وهذا حق كما أن هذا حق.. ومن ثم فإن حل المشكلة يتمثل فى تعديل قانون الشهر العقارى بإضافة فقرة واحدة..
- لكن أخطبوطات ما قبل ثورة ٢٠١١ كانوا لا يوافقون على هذا لأنهم يريدون سرقة، ولا يريدون تنمية.
- فى بريطانيا فإن الأرض ليست ملكا لأحد، وهكذا يشطب من قانون الحياة الاقتصادية مفهوم التسقيع والمضاربة تماما، ويلتفت الناس إلى التنمية والتعمير.
- فى مصر نفسها لجأ محمد على إلى الاستيلاء على كل الأراضى، ثم إعادة توزيعها بعد سنوات بمعرفته.
- فى مصر نفسها لجأت ثورة يوليو إلى وضع حد للملكية حتى يمكن لها أن ترفع رأسها هى فوق رؤوس الملوك القدامى، مع تعويض هؤلاء عن أملاكهم.

## (٤)

الحلول متعددة، لكن النية للإصلاح غائبة، ولهذا تغيب التنمية، ولهذا تتولد ثورة ثانية وثالثة.

## الفصل الأربعون

# حق الملكية الزائف!

(١)

كشفت أحداث الفترة الأخيرة عن مفارقة إنسانية طريفة تتعلق بحقوق الملكية، فنحن نعرف أن الملكية تضمن حق الانتفاع، وحق التصرف فى الشىء المملوك، أما حق الانتفاع بمفرده فيمكن الحصول عليه عن طريق الإيجار، ويتجدد هذا الحق مع تجدد الإيجار.

والطرافة فى الموضوع أن فساد بعض أقطاب النظام السابق دفعهم فى كثير من الأحيان إلى التملك من باب ضمان الانتفاع، وقادتهم هذه النزعة إلى تصرفات كثيرة خاطئة وغير قانونية، وحافلة بالتعبير عن استغلال النفوذ والسلطة، وعن زواج المال والثروة.

لكن النتيجة التى حدثت حتى من قبل القبض عليهم، أو منعهم من التصرف فى أموالهم، كانت عكس رغبتهم تماما، وهذا من باب العدل الإلهى الذى لا يدرك سره أحد.

(٢)

لنأخذ على سبيل المثال فندق «سان استفانو» فى الإسكندرية.

كان الوزراء فيما قبل ١٩٥٢ ـ وعلى رأسهم النحاس باشا وأقرانه من زعماء المعارضة أو من رجال الدولة المستقلين ـ يتخذون من هذا الفندق مصيفا لهم لفترات قد تمتد إلى ما يقرب من شهر وكانوا يتمتعون بهذه الإجازة على مستوى فندقى متميز، ومتجدد، ويدفعون أجرها بسعادة، ويعودون فى هدوء، ويكررون التجربة عاما بعد آخر، وإذا حدث أن تعلق أحدهم

بحجرة معينة أو بجناح معين فإنه كان يعمل على حجزه مبكرا فى الوقت الذى قرره لمصيفه، وهكذا كان حال تصييف الوزراء أو الباشاوات.

انظر إلى التطور الذى حدث مع هدم «سان استفانو» وبناء مبنى ضخم مكانه على مساحة سبعة أفدنة:

تسابق المقاول صاحب المشروع إلى إكرام كبار المسئولين.

وتسابق كبار المسئولين إلى الحصول على شقق فى هذا المكان المرموق.

وقد تحققت لهم جميعا الملكية بمعناها القانونى الواسع الذى يشمل حق الانتفاع، لكن الحقيقة كانت شيئا آخر، فإن أحدا منهم جميعا لم يسعد ليلة واحدة بشقته الفاخرة فى فندق «سان استفانو»، ولا بخدماته، ولا بموقعه، وإنما أصبحت هذه البيوت الجميلة التى حصلوا عليها فى هذا الفندق الجميل العظيم مجرد (بنود) أو (أرقام) فى قوائم ممتلكاتهم، وسوف تظل كذلك حتى إن استطاعوا بفضل العدالة البطيئة أن يحتفظوا بكل ما حصلوا عليه بالقانون، أو بغير القانون.

## (٥)

ومن المؤكد تماما أن أحدا منهم لن يستطيع الانتفاع بهذا الذى يتملكه، لا أبناء الوزراء والرؤساء، ولا زوجاتهم، ولا هم أنفسهم، لن ينتفعوا فى المستقبل، كما أنهم لم ينتفعوا فى الماضى القريب، كل ما نجحوا فيه هو حرمان الطبقة الوسطى من حقها فى ذلك الفندق الذى أصبح خيالى الأسعار والخدمات.

أما زعماء العهد الملكى أو الباشاوات القدامى ـ كما يسميهم الناس ـ فقد استمتعوا دون أن يشغلوا أنفسهم بسعار الملكية، وحمى التملك.

كما أنهم استمتعوا وتركوا الناس يستمتعون، وكانوا هم والناس سعداء.

■ ■ ■

## الفصل الواحد والأربعون

# الوقف سبيلًا
# لتجريم الاستيلاء على المنافع العامة

### (١)

أصبحنا فى حاجة إلى قانون حاسم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل مَنْ يسهم فى تحويل مبنى منفعة عامة عن الغرض الذى أنشئ من أجله، حتى لو كان التحويل إلى منفعة عامة أخرى، ذلك أنه لا يمكن لنا أن نقول: إن من الأولى أن نستغنى عن حديقة من أجل بناء مدرسة، ولا أن نستغنى عن مستشفى من أجل بناء مكتبة، هذا نوع من أنواع الإجرام السياسى والجنائى والمدنى.. والدينى أيضا.

نعرف أن أزمة من هذه الأزمات نشأت فى مدينة الإسكندرية عندما أرادت قوة الدولة الغاشمة أن تهدم مستشفى الشاطبى من أجل إنشاء مبنى إضافى لمكتبة الإسكندرية، ولا يزال الناس يذكرون كيف جاهدوا لوقف هذا العبث ووقف العبث الآخر بمبانى جامعة الإسكندرية، وهو عبث أصبح بعض الذين شاركوا فيه يحتلون مناصب أعلى فى حكومة مصر الحالية.

### (٢)

ويروى كثيرون أن هذا العبث استهدف أيضا مستشفى شهيرًا لكن المستشفى كان محظوظا بسبب وجود نص قانونى فى عقده!

نعم كان العنصر الحاسم فى وقف عبث شبيه كان يستهدف مستشفى شهيرًا كان وجود نص قانونى فى عقد المستشفى، وهو أنه «وقف» من الملك فؤاد للشعب المصرى وأطفاله !! ولأن القانون لا يجيز التصرف فى «الوقف» بأى صورة، فقد بقى المستشفى لعلاج الشعب بعدما كان سيتحول إلى فندق أو مبنى إدارى حتى لا يجرح عيون الذين يزورون زوارًا لا يمرضون.

## (٣)

لو صح هذا الذى روى على نطاق ضيق، فإننا بحاجة إلى أن نعتبر كل مستشفياتنا كذلك، أى أن نعتبرها (من خلال قانون نصدره على الفور) وقفا حتى لا ننسى أنفسنا مع وزير من رجال الأعمال يبيع فيها بدعوى تطويرها.

ومن أجل هذا الحفاظ لابد من نص يجرم التصرف فى أى منفعة عامة، ويعرض صاحب القرار للأشغال الشاقة المؤبدة، وينص على أن الجريمة لا تسقط بالتقادم.

هذا هو أقل ما يجب.

■ ■ ■

# عشق الحكام للاستيلاء على الأوقاف

## (١)

لما تمكنت ثورة يوليو ١٩٥٢ من السيطرة على مفاصل الدولة، بدأت على الفور وفى هدوء فى تقليد سياسة أتاتورك فى محو علامات الدين (والإسلام على وجه العموم) من الحياة العامة بدون أن تصرح، وكان من أبرز خطواتها فى هذا المجال الاستيلاء على الأوقاف التى هى أحد أركان الإصلاح الاجتماعى، والتكافل الاجتماعى، والسلام الاجتماعى فى الدولة الإسلامية.

لكن غياب حرية الصحافة جعل هذا الاستيلاء الحكومى على الأوقاف يتم بسلاسة و فى منتهى الهدوء والسرية، ودون معارضة، كما أن التزام الدولة والحكومة فى السنوات الأولى بالقيام بواجبات الأوقاف جعل الناس تتقبل فكرة حلول الدولة محل الوقف، مع أن الأمر لم يكن بعيدا عن الصورة الشهيرة التى تحدث فى الشركات التى تتولى توظيف الأموال فتدفع أرباحا هائلة فى السنوات الأولى، ثم تتوقف عن دفع الأرباح، ثم تتوقف عن دفع الأصول نفسها، وهذا هو جوهر ما حدث ـ للأسف ـ مع الأوقاف الإسلامية، وإن كانت معظم الأوقاف المسيحية لحسن حظها قد استطاعت النجاة من مقصلة الأوقاف الإسلامية، لأن المقصود بالحرب هو الإسلام بخاصة، وقد انعكس هذا الظلم بالطبع على المسيحية من باب المحبة بين الدينين.

## (٢)

ومع أن أحدا من ملوكنا لم يجرؤ على ما جرؤت عليه ثورة ١٩٥٢، فإن تاريخنا المعاصر

يروى بعض محاولات محدودة الأثر للحكام من أسرة محمد على لاستبدال بعض الأوقاف ببعض، أو لاستبدالها ببعض الأملاك الخاصة، ومع هذا فإن هذه المحاولات رغم مشروعية بعضها لم تنج من النقد العنيف، والقيل والقال.

## (٣)

يذكر للشيخ العباسى المهدى فى أثناء توليه الأزهر ما يؤكد يقظة ضميره، وبُعد نظره، وذلك أن الخديو إسماعيل لما أراد أن يستولى على الأوقاف الأهلية ويعوض عنها أهلها ما يقوم بمعاشهم، استفتاه فى ذلك فلم يوافق، على حين أفتاه بعض العلماء بالجواز، وهو موقف شبيه بما حدث فى عهد الثورة فى القرن العشرين.

لكن الخديو إسماعيل كان أكثر ديمقراطية وليبرالية، ذلك أنه على الرغم من استيائه من الشيخ العباسى المهدى ومخالفته له فيما كان ينتويه، رأى أن يعقد ما يشبه المناظرة بين الشيخ الأكبر وبين مخالفيه، فناظرهم الشيخ المهدى وفاز عليهم بعدما كانوا قد ألفوا عدة رسائل فى إجازة رأى الخديو، وبعدما أكثروا فى أثناء المناظرة وقبلها من التشويش على الشيخ الجليل.

وقد التزم الخديو إسماعيل بالرأى المخالف لتوجهه وتأجلت الخطوة التى كان ينتويها حتى جاءت ثورة ١٩٥٢ فنفذتها.

## (٤)

ومن الطريف أن الخديو إسماعيل نفسه سرعان ما تحول إلى الاقتناع بشخصية الشيخ المهدى وقدرته على الحلول الذكية، حتى إنه نصح الحكومة باستشارته على الدوام، ونصح ابنه توفيق (الخديو فيما بعد) بألا يفرط فيه.

ومن الطريف أيضا أن الشيخ المهدى كان هو الذى أشار بزواج الخديو توفيق ولى العهد من زوجته الوحيدة ابنة إلهامى باشا، وذلك لما رأى الخديو إسماعيل قد شرع فى الاستيلاء على تركة إلهامى باشا لسداد بعض ديونه، فأشار على الخديو إسماعيل بما وصفه بأنه أطيب وأطهر عند

الله -سبحانه وتعالى-، وهو أن يزوج ابنه من ابنة إلهامى باشا، ومع ما يبدو فى هذا الزواج من اصطناع فإن من العجيب أن الخديو توفيق (على كل ما يوجه إليه من انتقاد) كان هو الوحيد من حكام أسرة محمد على الذى لم يقترن فى حياته إلا بزوجة واحدة فقط!

■ ■ ■